

أولاً: الظروف السياسية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري في بداية التسعينات

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر فتطورت ديونها الخارجية وبلغت (أكثر من 34 مليار دولار)، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الديون التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 %، من حصيللة الصادرات. وتطورت خدمة الديون من (0.3 مليار دولار) سنة 1970 إلى (5 مليار دولار) سنة 1987، إلى (7 مليار دولار) سنة 1989 إلى أكثر من (9 مليار دولار) سنة 1992 (صالح صالح، 1999، ص.123).

ويمكن القول أن التحول الذي طرأ على الاقتصاد الوطني عند نهاية الثمانينات هو غير بعيد عن التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري عموماً. فالساحة الوطنية في تلك الفترة شهدت عدة تغيرات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فبالنظر إلى الجانب السياسي، ظهرت فيه تعديلات لم تكن متوقعة، واعتبرت من أهم المحطات التاريخية في الحياة السياسية بالجزائر، وذلك لأنها فتحت المجال لظهور تغييرات في بنية النظام السياسي.

وهذا لأن الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد" أظهر آنذاك رغبة كبيرة في تغيير نمط وطريقة تسيير الاقتصاد الجزائري بالتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، لكن هذا التوجه لم يرض بعض الشخصيات الفاعلة المؤمنة بالنهج الاشتراكي، فكان بذلك الصراع بينها وبين الرئيس الذي فشل في إدخال التعديلات في المجال الاقتصادي على ميثاق 1986.

الرئيس وجه خطاباً كان له تأثير بالغ في تردي الأوضاع فكانت الإضرابات وموجة أحداث أكتوبر 1988. أسفر هذا الوضع إلى التعديل الدستوري الصادر في 03 أكتوبر 1988. وكان في مجمله يشير إلى التخلي عن السياسة السابقة التي جعلت من الحزب الواحد القوة السياسية الطلائعية الوحيدة في البلاد، هذه التغييرات جزئية اكتملت مع الموافقة الشعبية. فقدم النظام دستور (1989)، الذي أكد على عروبة وإسلامية الجزائر وإقرار التعددية في الانتخابات وتقليص سلطات الرئيس. كذلك صدر قانون الأحزاب الذي نظم آلية إنشاء الأحزاب وممارسة نشاطاتها. ويقول ناظم عبد الواحد الجاسور في كتابه الموسوم: "الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي" أن انتفاضة الخبز بقدر ما وضعت حداً للنظام السلطوي أشرت بروز مرحلة جديدة لمجتمع ضاغط بكل قواه السياسية على الدولة ومؤسساتها. (خليل لفته، 2001، ص.145).

ولأن الانفتاح السياسي استحوذ على الاهتمام، فلم تهتم الأحزاب الجديدة بالجانب الاقتصادي، لأنه لم يكن لديها أي برنامج اقتصادي، الأمر الذي سهل على حكومة الإصلاحات تمرير إصلاحاتها بعيدا عن أي رقابة، ودون أن تواجه بسلطة مضادة.

حكومة الإصلاحات التي عينت في سبتمبر 1989، وجدت وضعا ماليا صعبا لا يسمح للجزائر بتسديد أقساط الديون التي حل أجلها، ومع ذلك لم تضع خطة للتحكم والحد من الاستيراد فقد قفز حجم الواردات من (10.5 مليار دولار) في عام 1989 إلى (14.3 مليار دولار) سنة 1991، وازداد حجم خدمة الديون من 15% عام 1989 إلى 24% عام 1992. وتواصل نتيجة لذلك تدهور الوضع المالي واعتبرت الجزائر ضمن البلدان المشكوك في قدرتها على السداد لأن جملة الدين الخارجي بلغت 50% من الناتج القومي الخام. (محمد الميلي، 2001، ص. 21).

وتفاقت إثر ذلك المديونية وتنامت تأثيراتها السلبية واتجه تفكير الحكومات المتعاقبة بعد ذلك إلى الحلول المستوردة المعلبة، وبدأت تعمل على تنفيذها فشرعت أولا بالاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل كسب تأييدهما ودعمهما من ناحية الاسترشاد ببرامجهما كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية، ومن ناحية الحصول على شهادة حسن السيرة كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجي.

وهكذا بدأت التحولات الاقتصادية في الجزائر قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي بدأ دوره يتعاضد في توجيه الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات، خاصة بعد خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 الذي أكدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي تركز على برنامج صندوق النقد الدولي فأكدت: "على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة "سعر الصرف" كما أكدت مذكرات الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

و تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، وفي جوان 1991. والاتفاقيات

التي أبرمتها مع البنك العالمي في سبتمبر 1989. وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، فبدأت خلال عام 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية (صالح صالح، مرجع سابق، ص. 124).

إن التحولات الكبرى في الساحة الوطنية بعد انتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، والآفاق الديمقراطية التي يستند عليها اقتصاد السوق تفرض على المشروع التربوي إقحام مفهوم الديمقراطية و ما يشتمل عليه من مفاهيم مصاحبة مثل الحريات الفردية، و احترام رأي الغير، وهذا ما يجب أن يربى عليه النشء داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية. كما عكست التحولات الثقافية و التكنولوجية، و ثورة الاتصال على المستوى العالمي ضرورات على المشروع التربوي الذي يجب أن يتيح للنشء التكيف مع المستجدات. و فرضت عملية تحرير جوانب كاملة من النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، و تطهير مجال النفقات الصناعية، و بروز اقتصاد السوق، و خصوصية بعض مجالات الأنشطة تحولات طرأت على الاقتصاد الوطني. و لعل لهذا الجانب أثر كبير على المنظومة التربوية. (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص ص 43)

وعليه يمكن القول أن الملامح الأولى لبداية توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق جاءت نتيجة للعوامل الاقتصادية المتردية، وكذا التعديل الذي لحق بالدستور الجزائري بحيث نجم عن هذا الأخير إقرار تطبيق الديمقراطية وفسح المجال لحريات التعبير، و الحق في إقامة الجمعيات السياسية. وهو الأمر الذي قلص نسبيا من مهام الحزب الواحد، وهي كلها أسباب جعلت الجزائر تدخل مرحلة انتقالية جديدة تطلبت منها إعادة النظر في مختلف السياسات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الإيديولوجية.

وفي ظل التحولات البنوية التي شهدتها المجتمع الجزائري ابتداء بإعادة الهيكلة على مستوى البنية الاقتصادية، ومراجعة أساليب التنظيم والإدارة ضمن توجه عام لاقتصاد السوق وفي ضوء التعددية السياسية التي تطرح إشكالية طبيعة الحكم، وممارسة السلطة. تطرح أيضا إشكالية منظومة التربية والتعليم في ظل هذه التحولات، كإحدى أهم القطاعات التي تواجه التحديات حتى تسير بهيكلها وتنظيمها وبرامجها وعلاقتها بالمحيط.

ثانيا: منظومة التعليم العالي خلال عقد التسعينات: الأهداف و النتائج.

إن التطور التنظيمي والبناء القانوني الذي عرفه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ما هو إلا نتيجة لمحاولات تغيير أثارها الأوساط السياسية عند نهاية المخطط الخماسي الثاني، ونذكر هنا بالأهداف التي نادى بها الدورة العشرون للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني التي صادقت في 22 جوان 1988 على لائحة تضمنت تحويلات عميقة في ميادين التربية والتعليم والتكوين. وأوصت هذه اللجنة بضرورة إعادة النظر في أسلوب التنظيم لمؤسسات التعليم العالي.

ومنذ ذلك بدأت تظهر أولى ملامح التغيير على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتي تجلت في انعقاد أيام دراسية وبيداغوجية وعلمية، نظمتها وزارة الجامعات في (8-19) ديسمبر 1990 ببنادي الصنوبر بالجزائر، وجاءت حصيلة هذه الأيام تعبير عن إرادة الوزارة في تكريس المبادئ الإصلاحية البيداغوجية والعلمية التي طالما نادى بها الأسرة الجامعية مطالبة بوضع المقاييس المشتركة لإعادة النظر في البرامج وتوجيه التعليم الجامعي مستقبلا.

أما في إطار علاقة التعليم العالي بالمجتمع أكد وزير الجامعات السابق " مصطفى الشريف " آنذاك : " أن الهدف من هذه الأيام هو فتح الآفاق التي كانت مغلقة بالأمس نتيجة انعدام اتصال حقيقي؛ أي إعطاء وجه جديد للتعليم العالي يأخذ بعين الاعتبار الثوابت والمتغيرات لمجتمعنا، وهذا يقتضي إشراك الأساتذة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات فتكوين عقول متفتحة قادرة على التكيف مع الأوضاع المتجددة يمثل هدفا رئيسيا لمنظومة التعليم العالي ويتطلب ذلك أخذ عاملين أساسيين بعين الاعتبار:

1 -التحولات العلمية التي تعيد باستمرار علاقة الإنسان بمحيطه الطبيعي والاجتماعي.

2 -تقلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصا فيما يتعلق بسوق العمل بسبب الضغط الديموغرافي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في الميادين الصناعية والتجارية

و الفلاحية " . (وزارة الجامعات، 1990، ص ص. 5-7) .

ومن خلال هذا الخطاب يتضح أن عمليات الإصلاح السابقة التي شهدتها مؤسسات التعليم العالي. حالت دون تحقيق اتصال بينها وبين المجتمع. لما خلقه التوجيه المركزي من مشاكل وعراقيل جمدت الدور المنوط بها. ولم تتضح الغاية من رسالتها. لذلك استدعت الضرورة تغيير هذه العلاقة خاصة في ظل مجتمع يعيش تحولات على مختلف الأصعدة، ومن أجل ذلك دعى الوزير في سياق هذا الخطاب إلى: " مهمة جديدة للجامعة تبرز في هذه الظروف بحيث تفوق استجابتها لحاجيات المجتمع التكوينية في مختلف المهارات ، وبالتالي عليها أن تعمل على توجيه الحاجيات واستباق الأحداث بتصوراتها المستقبلية ". (نفس المرجع،ص.11).

ومنه فالجامعة الجزائرية في مرحلة التحول من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق تتعمق مهمتها كونها كانت في النظام السابق موجهة لخدمة التنمية، وهي الآن مطالبة بمواجهة كافة التحديات عن طريق منحها الإستقلالية في تعاملها مع المجتمع وساعدها في ذلك ما نصت به المادة (36) من الدستور الجزائري التي أكدت على أن: " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن (الدستور الجزائري، 1989، ص. 14). وفي هذا إشارة لانطلاق دعم وتشجيع البحث العلمي الجامعي".

وجاءت علاقة التعليم العالي بالمجتمع تتأكد خاصة منذ بداية التسعينات تبعا لما ورد في نصوص المرسوم التنفيذي رقم: 91-115 المؤرخ في 27 أفريل 1991، المحدد لصلاحيات وزير الجامعات حيث تنص المادة الثانية (02): أن من بين مهامه " هو توجيه عمل المؤسسات نحو توفير الاحتياجات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كما أكدت المادة الرابعة (04) من نفس المرسوم، أن من بين مهامه أيضا "السهر على ترقية تنظيم العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي والكيانات الاقتصادية، لضمان نشر المعلومات والمعارف والمناهج والطرق والخدمات العلمية والتقنية الأخرى إلى جانب السهر على ملاءمة إنتاج التعليم العالي مع متطلبات السوق الوطنية للعمل". (الجريدة الرسمية، 1991، العدد 20، ص. 668).

ومن خلال عرض هذه النصوص نلاحظ أن الهدف الوطني فيما يتعلق بعلاقة التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مازال موضع نقاش، والعمل ساري من أجل تحقيقه لكن من منظور مختلف بحيث يجعل من هذه العلاقة ليست أحادية الطرف بقدر ما تكون في تعاون متبادل بين القطاعين، وإذا كان التعليم العالي طيلة التوجه الاشتراكي موجهها من قبل

السلطة السياسية من أجل تدعيم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق توفير الإطارات الوطنية التي تحتاج لها، فهو مطالب في ظل التحولات بتوفير الإحتياجات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار علاقاته مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فقط. من أجل ضمان نشر المعلومات والمعارف والمناهج والطرق والخدمات العلمية والتقنية. ولعل ذلك لا يتم إلا في مجال دعم البحث العلمي الجامعي في هذا الاتجاه.

لقد ظهرت أولى التغييرات في البناء الهيكلي للتعليم العالي -خلال هذه الفترة- إثر صدور مرسوم تنفيذي رقم 91-479 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمركز الجامعي. حيث جاءت المادة الثانية (2) تنص على أن هذا المركز: "هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتمثل مهمته في الإضطلاع بالتعليم العالي والدراسات العالي، وبذلك فهو يشارك في تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، إلى جانب مساهمته في تنمية البحث والروح العلمية ونشر الدراسات ونتائج البحث التي تجرى في رحابه، وكذا تنسيق أعمال المعاهد التي يتكون منها والمصالح التقنية والإدارية المشتركة.

أما المادة (25): " فهي تنص على أن معهد المركز الجامعي يمثل وحدة من وحدات التعليم والبحث بالمركز بحيث يتولى توفير التعليم العالي والدراسات العليا ويحدد الفروع التعليمية وتوزيع الدارسين عليها في كل معهد"، ويتكون المعهد من مجلس المعهد الذي يكلف بالتسيير الحسن للمعهد وإعداد مشروع ميزانية المعهد واقتراح توزيعها... كما يعتبر مدير المعهد هو الأمر بصرف ميزانية التسيير وميزانية التجهيز الخاصة بالمعهد. (الجريدة الرسمية، 1991، العدد 66، ص ص. 2563-2569).

وما يمكن ملاحظته على هذا القانون أن مهام المركز إلى جانب دوره في نشر المعرفة وتكوين الإطارات. تعتبر مساهمته في تنمية البحث العلمي من المهام التي دعى إليها الميثاق الوطني لسنة 1986، وأكد عليها دستور 1989، ومن هذا أصبح البحث العلمي الجامعي من المهام الرئيسية التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي سواء كانت جامعات أو معاهد عليا ومؤخرا حتى المراكز الجامعية.

لكن ما يؤخذ على هذا القانون فيما يخص البناء الهيكلي للمركز الجامعي ومعاهده، أن القرارات لازالت مركزية وكل المهام التي تخول إلى الجهات الفرعية -خاصة من جانب تطبيق التشريع الجاري العمل به في مجال التعليم والدراسة- يعود دائما للوزير الوصي. ومنه يمكن القول أنه بالرغم من التوجه نحو اقتصاد السوق الذي يتعارض وطبيعة القرارات المركزية، إلا أن التسيير في مؤسسات التعليم العالي خاضع للإدارة المركزية، وفي هذا التأثير على سير القرارات التي قد تكون موجهة مركزيا. في بعض الحالات.

وتتأكد صفة المركزية أكثر من خلال إعداد مشروع الميزانية الذي يتكفل بها مجلس مديرية المركز ومدير المعهد، دون إشراك لرأي المجلس العلمي الذي يهتم ببرمجة البحث العلمي على مستوى المركز والمعهد، لكن ليست له أية صلاحية في إبداء رأيه بشأن إعداد مشروع الميزانية، مع العلم أنه الأكثر دراية بمتطلبات البحث العلمي، وعلى رأسها مشروع الميزانية.

لكن هذا لا يعني أن قطاع التعليم العالي لم يشهد تغييرات على مستوى الإطار القانوني والبناء الهيكلي إثر توجه البلاد نحو اقتصاد السوق، ونلمس هذه التطورات خاصة في القرار المؤرخ في 16 فبراير سنة 1993، الذي يضبط قائمة الأنشطة والخدمات والأشغال التي تقوم بها المؤسسات العمومية التابعة للتعليم العالي زيادة على مهمتها الرئيسية في مجال الدراسات والبحوث، و البيداغوجيا وتأطير المنتقيات. إلى جانب طبع المجلات والكتب العلمية التقنية والبيداغوجية ونشرها.

كما نصت المادة الثانية (2) أن من بين مهامها في علاقاتها بالمحيط، هي تنفيذ النشاطات والخدمات والأشغال في إطار عقود واتفاقيات وصفقات تبرم مع الغير وذلك من أجل تحقيق ما يلي:

- تقريب الجامعة من عالم الشغل.
- إقرار المنافسة في ميدان التعليم.
- تسهيل إدماج الطلاب في المحيط الاجتماعي والمهني.
- استخلاص وسائل الإنتاج الموجودة لدى المؤسسات وجعلها أكثر مردودية.
- استخلاص موارد إضافية.

كما توزع العائدات الناتجة عن القيام بالنشاطات والخدمات والأشغال بعد طرح الأعباء الناتجة عن إنجازها.. كما أنه يمكن للمؤسسة أن تبيع المصنوعات والمنتجات المنجزة المعدة للبيع مباشرة إلى الهيئات العمومية والخاصة وإلى الخواص، ويستطيع مدير المؤسسة أن يقوم بالبيع بالمزاد حسب مصلحة المؤسسة. (الجريدة الرسمية، العدد 22، 1993، ص ص. 11-13).

ويمكن القول أن هذا القرار يجسد استقلالية مؤسسات التعليم العالي نسبيا. ويعطي لها الحرية في تفتحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، حتى يكون لها دور فعال في خدمة المجتمع، وذلك من حيث تنفيذ النشاطات والأشغال التي تبرمها مع مختلف المؤسسات. وهي بذلك تقوم إلى جانب نشر المعرفة وإدماج الطلاب في المحيط الاجتماعي والمهني بدور مهم لم يعط لها من قبل في فترة النظام السابق ألا وهو دور المنتج. لكن ليس بخريجي الجامعات، بل إنتاج ما تصنعه من أدوات ومنتجات ومعدات، إضافة إلى دورها في صيانة العتاد والتجهيزات والنشر العلمي للمجلات والكتب العلمية والتقنية والبيداغوجية. وكل هذا هو من أجل كسب موارد مالية إضافية، ولعل هذا التغيير في طبيعة دور مؤسسات التعليم العالي ليس من أجل تقريب الجامعة من المحيط الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بقدر ما هو محاولة لجعل هاته المؤسسات ذات طابع الاقتصادي تساهم بهذا الدور من أجل كسب مصادر مالية إضافية تساعد مصدر التمويل الحكومي الوحيد وذلك نتيجة ما فرضته إعادة الهيكلة وما تبع من امتصاص كبير للميزانية العامة للدولة والذي استفاد منه صندوق تطهير المؤسسات العمومية، الأمر الذي قلل نسبة التمويل إلى مختلف القطاعات .

جاءت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للفترة الممتدة من (1993-1997) وفق المرسوم التشريعي رقم 07-93 المؤرخ في 24 أبريل 1993 والمتعلق بالأهداف العامة لهاته الفترة كما يلي: (الجريدة الرسمية، 1993، العدد 66، ص ص. 4-5)

-استعادة هيبة الدولة، وإعادة الاعتبار لها لأداء وظيفتها في تنظيم وضبط وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

-توفير الشروط للوصول إلى نمو دائم للإنتاج غير البترولي.

-تحسين إطار معيشة المواطنين تدريجيا مع التقليل من البطالة إلى جانب امتصاص

أزمة السكن.

-تكييف منظومة التكوين مع احتياجات اقتصاد عصري.

إن الهدف المتعلق بضرورة تكيف منظومة التكوين واحتياجات اقتصاد عصري من الملامح التي تفرض على هذه المنظومة ضرورة التغيير تبعاً لما يمليه التوجه نحو اقتصاد السوق. الأمر الذي يتطلب تغيير الأهداف الوطنية لمنظومة التربية والتكوين وعصرنتها. مع العلم أن هذا التحول يتطلب توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة. وتعلم طرق استخدامها وتوظيفها في الحياة الاجتماعية.

منه جاء تشكيل المجلس الأعلى للتربية وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 96-101 المؤرخ في 11 مارس 1996، وهو عبارة جهاز وطني للتشاور والتنسيق و الدراسات والتقييم في مجال التربية والتكوين ويتكفل هذا المجلس بالمشاركة في إعداد السياسة الوطنية للتربية والتكوين وتقييمها قصد المساهمة في ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية وتحسين مردودها وانسجامها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يكلف المجلس باقتراح العناصر الأساسية الاستراتيجية لتنمية شاملة ومنسجمة ومتجانسة لمنظومة التربية والتكوين، تبعاً للمقاييس العلمية والتربوية المعمول بها عالمياً والقيم الهوية والثقافية للمجتمع الجزائري، كما يهدف إلى تحقيق ملائمة أفضل بين التكوين وعالم الشغل (الجريدة الرسمية، 1996، العدد 18، ص. 5).

ويمكن القول أن تشكيل هذا المجلس هو بداية لتنظيم أيسر لمنظومة التربية والتكوين؛ وإن كان قطاع التربية في ظل التوجه الاشتراكي موجهاً مركزياً من قبل الوزارة الوصية، فإن التحول نحو اقتصاد السوق قد أثر على توجيه مختلف السياسات، بداية بتوسيع لامركزية القرارات، و تكليف لجان مختلفة وهيئات وطنية و جهوية وحتى محلية، من شأنها أن تخفف حدة البيروقراطية، وتدعم التنسيق بين المصالح إلى جانب المساهمة من أجل التنسيق والانسجام للمنظومة التربوية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم في هيكلية الإدارة المركزية للتعليم العالي، فبينما كانت وزارة الجامعات والوزارة المنتدبة للبحث العلمي تابعة لوزارة التربية خلال سنة 1993 جاء إعادة تنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سنة 1994 وفق مرسوم تنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 27 غشت سنة 1994 المحدد لصلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي. والذي أوكلت له المهام التي كانت مستندة لوزير الجامعات منذ أفريل 1991 ومهام

الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا في مجال البحث والتكنولوجيا منذ ديسمبر 1990.
(الجريدة الرسمية، 1994، العدد 55، ص.8).

وبهذا المرسوم استقلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن وزارة التربية. هاته الأخيرة التي أصبحت تهتم بالأطوار التعليمية المتعلقة بالتعليم الأساسي والثانوي. وهكذا بتوزيع المهام تتوزع المسؤوليات، ويتيسر الجانب الإداري بصورة أكثر تنسيق وانسجام. الأمر الذي يتطلب إعادة التنظيم وبالتالي العمل نحو تطوير هياكل مؤسساتية تابعة للإدارة المركزية تهتم أكثر بشؤون مؤسسات التعليم العالي. بحيث تتوزع بصورة جهوية حتى تستطيع ضمان الانسجام والتنسيق على مستوى كافة التراب الوطني.

ولتيسير حسن سير مؤسسات التعليم العالي بالجزائر جاء التسيير الإداري يتم على مستويين مركزي و محلي. ففي الأول يشمل هيئات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و على المستوى المحلي يمثل الدولة إدارات مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي المكلفة بوضع نشاطات التكوين و البحث، و على المستوى الوسط جرت محاولة لتعبئة النقص وذلك بإنشاء الأكاديميات الجامعية ذات الميل المحلي الإقليمي و هذا وفق مرسوم تنفيذي رقم 95-106 المؤرخ في 18 أفريل 1995 والمتعلق بإنشاء أكاديميات جامعية وتنظيمها وعملها. وهذه الأخيرة هي عبارة عن مصالح خارجية جهوية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتمارس اختصاصاتها في دائرة جغرافية جامعية تضم المؤسسات التابعة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الموجودة في ولايتين أو عدة ولايات متجاورة. (الجريدة الرسمية، 1995، العدد 26، ص ص. 14-17).

كما زودت هاته الأكاديميات لتحقيق مهامها بمجلس التنسيق والتطوير الجامعي وفق قرار مؤرخ في 15 نوفمبر 1995 برئاسة رئيس الأكاديمية. ويتشكل من رؤساء مؤسسات التعليم العالي المتمركزين في مجال اختصاص كل أكاديمية. ومن مهامه تنظيم المسابقات الجهوية و/أو الوطنية، إلى جانب دوره في التدابير المتعلقة بتدفق الطلبة، ولا سيما فيما بعد الجذع المشترك. وكذا التحويلات المحتملة. إلى جانب التدابير التي من شأنها تعزيز العلاقات مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي والقطاعات المستعملة، كما يهتم بوضع تقديرات ميزانية التسيير والتجهيز التي تعدها المؤسسات التابعة للأكاديمية (الجريدة الرسمية، 1995، العدد 15، ص ص. 15-16).

إلى جانب هذا زودت أيضا الأكاديمية بالمجلس العلمي والبيداغوجي المشترك بين الجامعات وفق قرار مؤرخ في 15 نوفمبر 1995، ويتمثل دوره في إبداء الرأي وتقديم الاقتراحات حول كل مسألة لها علاقة بالنشاطات العلمية والبيداغوجية التي تطورها الأكاديمية، وفتح وتجديد و/أو غلق شعب تعليم التدرج وما بعد التدرج. إلى جانب اقتراحاته حول محاور التعاون ما بين الجامعات على المستوى الجهوي للتعليم في التدرج، وما بعد التدرج، ومحاور البحث العلمي ذات الأولوية، وكذلك برامج البحث وطرق انجازها. (الجريدة الرسمية، 1995، العدد 15، ص ص. 16-17).

كما أنشأت الندوة الوطنية للجامعات لدى الوزير المكلف بالتعليم العالي باعتبارها إطارا للتشاور و التنسيق و التقييم حول نشاطات شبكة التعليم العالي. و يرأس الندوة الوزير المكلف بالتعليم العالي أو ممثله ، يساعده مكتب يتكون من رؤساء الندوات الجهوية للجامعات ، وتجتمع في دورة عادية مرتين في السنة . وأنشأت ثلاث ندوات جهوية في كل من الغرب و الوسط و الشرق . تتكون من رؤساء المؤسسات الواقعة داخل حدود الفضاءات الجغرافية التابعة لاختصاصهم.و ينصّب رئيس الندوة عن طريق الانتخاب. ومن مهامها تقديم الآراء و التوصيات حول آفاق تطوير الخارطة الوطنية للتكوين العالي وآفاق تطوير الشبكة الوطنية لمؤسسات التعليم العالي ، وكذا ضبط و تنظيم أعداد الحائزين على شهادة البكالوريا و تحديد الحاجيات الناتجة عنها(. أمينة مساك ، مرجع سابق، ص.184) .

لقد أدت هذه القوانين الرسمية إلى إعادة تنظيم الإشراف على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، فبينما كانت موجهة من الأعلى إلى الأسفل بصفة مركزية في ظل التوجه الاشتراكي. سعت السلطة الوصية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق إلى التقليل من العراقيل والعوائق التي شهدتها الجامعات الجزائرية والناجمة أساسا عن سوء التسيير الناتج عن مركزية القرارات طيلة عشريني السبعينات والثمانينات. ولعل التحولات التي مرت بها البلاد فرضت على المنظومة التربوية عموما والتعليم العالي والبحث العلمي خصوصا ضرورة توزيع المهام إلى سلطات محلية والتي من شأنها أن تقلل من المركزية. وبالتالي تتمكن من معالجة كافة الاشكالات على مستوى جهوي وليس مركزي.

لكن ما يؤخذ على هذه القوانين عموما أن وضع تقديرات ميزانية التسيير والتجهيز التي تعدها المؤسسات التابعة للأكاديمية هي من مهام مجلس التنسيق والتطوير الجامعي، وليس من صلاحيات المجلس العلمي البيداغوجي المشترك بين الجامعات؛ في حين أن هذا

الأخير بإمكانه تقدير الميزانية حسب متطلبات برامج البحث العلمية وطرق إنجازها. ومنه يمكن القول أن أنشطة البحث العلمي الجامعي لا زالت تعاني من المركزية.

ثالثا: تطور الموارد البشرية بالجامعة الجزائرية.

1- تطور عدد الطلبة خلال السنوات (1990-1997).

من أجل تجاوز صعوبات عملية التوجيه مع كل دخول جامعي تم وضع نظام مركزي عن طريق الإعلام الآلي في نهاية سنوات الثمانينات، يأخذ بعين الاعتبار قدرات الطالب (كشف النقاط في المواد الأساسية لشهادة البكالوريا) ونوع البكالوريا، واختياره الشخصي (بطاقة الرغبات)، وطاقات استقبال المؤسسات واحتياجات البلاد. يعد هذا النظام رغم الانتقادات العديدة الموجهة إليه أكثر شفافية.

ولقد حظي تدريجيا بقبول حملة شهادة البكالوريا وأولياؤهم. و تم تطبيق نظام التوجيه عن طريق الإعلام الآلي للحائزين على شهادة البكالوريا نحو مختلف شعب التعليم العالي منذ بكالوريا جوان 1990. واعتماد هذا النظام يترجم الحاجة المعبر عنها بالحاح من قبل مسيري مؤسسات التعليم العالي، وهي تحقيق درجة مقبولة من الانسجام بين توزيع الحائزين على البكالوريا لمختلف الشعب من جهة، وقدرات الاستقبال والتسيير لمختلف شعب التكوين الجامعي. (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص.36). ولمعرفة مدى نجاعة هذا النظام خلال السنوات الأولى لعقد التسعينات.

يلاحظ تطور لأعداد طلبة التدرج حيث سجل سنة 1990 من (181350) طالب و سجل سنة 1997 (285554) طالب وقد تطور السنوي خلال السنتين بالتوالي 8.78 % و 13.16 %، ويمكن تفسير ذلك للنمو الديموغرافي وزيادة الطلب على التعليم العالي إلى جانب اتساع هياكل التعليم العالي بإنشاء مراكز جامعية في بعض الولايات. وكذا إحداث شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية؛ وهي دراسات قصيرة المدى (المستوى 5) تضاف إلى التدرج في طویل المدى. وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 90-219 المؤرخ في 21 يوليو 1990، (الجريدة الرسمية، 1990، العدد 30، 993).

أما من ناحية توزيع الطلبة حسب التخصصات فإنه يلاحظ وجود تباين في التوزيع على الرغم من استخدام النظام المركزي عن طريق الإعلام الآلي في التوجيه الجامعي؛ ففي

حين تصل نسبة الطلبة سنة 1993 في تخصص التكنولوجيا إلى 39.6 % . نجد 9 % في العلوم الطبية. و 2 % في تخصص الطب البيطري ، و 1.4 % بالنسبة للعلوم السياسية والإعلامية. و 8 % في العلوم الاجتماعية و الإسلامية .

بينما خلال سنة 1997 فقدرت نسبة الطلبة في تخصص التكنولوجيا بـ 31.3 % نجد 8.8 % في العلوم الطبية. و 1.6 % في تخصص الطب البيطري ، و 1.4 % بالنسبة للعلوم السياسية والإعلامية. و 9.5 % في العلوم الاجتماعية و الإسلامية ومنه يمكن القول أن الهدف الذي جاء من أجله استخدام هذا النظام الجديد لم يحقق نتائج على مستوى ما كان متوقع.

كما يلاحظ انخفاض في عدد الطلبة بداية سنة 1994 و 1995، ليرتفع بعد ذلك المعدل السنوي انطلاقا من سنة 1996 بنسبة 5.8 % إلى 13.16 % سنة 1997. و بإعادة تنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شهد أعداد الطلبة تطورا حسب التخصصات انطلاقا من سنة 1994 التي كانت تشهد ارتفاع في معدل النمو السنوي إلى غاية سنة 1997. (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2000، ص.13)

ومنه يمكن القول أنه بالرغم من توجه البلاد نحو اقتصاد السوق إلا أن التخصصات الكبرى لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر لازالت تحظى بنسبة كبيرة من الاستيعاب الطلابي على الرغم من أن تشجيع ودعم هذه التخصصات قد بني وفق سياسات عاصرت نظام وواقع مختلف تماما على الظروف الحالية للبلاد، والتي جاءت نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإيديولوجية وهنا يمكن التساؤل :هل ما جاءت به الخريطة الجامعية حتى آفاق 2000 ساير متطلبات الاقتصاد الوطني في ظل هذه الظروف ؟، وهل أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي بالجزائر تتوافق واحتياجات سوق العمل فعلا ؟

عموما ما قد يؤخذ على توزيع الطلبة حسب التخصصات أن التوزيع شهد تباين في النسب بدرجات كبيرة. بالرغم من أن التوجيه الجامعي كان يخضع للنظام التوجيهي المركزي عن طريق الإعلام الآلي. والذي أثبتنا سابقا أنه لم يحقق الأهداف التي جاء من أجلها؛ ألا وهي تحقيق توازن نسبي في التوزيع بين التخصصات. وإن شهدت بعض التخصصات ارتفاعا في إعداد الطلبة مثل تخصص العلوم الاقتصادية والتجارية، قصد تلبية الحاجة حسب متطلبات اقتصاد السوق، إلا أن الأمر يستدعي إعادة مراجعة السياسات وخاصة تشجيع أكثر

للتخصصات الحديثة التي تتلاءم والنظام العالمي الجديد. أما بالنسبة لطلبة ما بعد التدرج . الفترة من 1991 إلى 1997 ارتفاع في أعداد طلبة ما بعد التدرج من (14853) إلى (16941) طالب. بمعدلات تطور سنوي من (6.34 % إلى 14.86 %) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2000، ص ص. 13-17). بينما الطلبة المسجلين بما بعد التدرج بالخارج يفوقون عدد الطلبة المسجلين بالتدرج بالخارج. لكن يلاحظ أن عددهم الإجمالي قد انخفض سنة 1993. من (254) طالب سنة 1992 إلى (128) طالب سنة 1993. (الديوان الوطني للإحصائيات، 1996، ص.96). وذلك راجع للوضع الاقتصادي المتدهور للدولة الذي أعاق الإعانات المالية لهاته الفئة، وعموما يلاحظ انخفاض في مستوى ما بعد التدرج والمسجلين بالخارج نتيجة نضج الدراسات العليا بالجزائر خاصة، إضافة إلى أن عودة العديد من المتخرجين من الجامعات الغربية و فتح أقسام الدراسات العليا في عدد من الجامعات رافقه تقليص متواصل بالنسبة للمستفيدين من التكوين بالخارج.

هذا التطور هو نتيجة توسع نشاط التعليم الجامعي على مستوى القطر الجزائري، وتزايد أعضاء هيئة المؤطرين الجزائريين العائدين من الخارج في إطار البعثات التي تمت في السبعينات وبداية الثمانينات، بالإضافة إلى ذلك تزايد حاجيات مختلف القطاعات- بما فيها قطاع التعليم العالي- إلى تنمية القدرة البحثية، لكن بالنظر إلى عدد الرسائل التي نوقشت في العام الدراسي (1994-1995) مقارنة بعدد المسجلين في دراسات ما بعد التدرج فإنه يتضح أن عدد الرسائل المناقشة خلال سنة (1994-1995) منخفضة جدا مقارنة بعدد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا، ففي مستوى الطور الأول (ماجستير) تصل نسبة الرسائل المناقشة على عدد الطلبة المسجلين بالطور الأول 4.6 % في حين تصل هذه النسبة على مستوى الطور الثاني (دكتوراه) إلى 1.8 % . وهي نسب متدنية جدا بالنسبة لعدد الرسائل المناقشة مقارنة مع وتيرة التسجيلات التي ظلت مرتفعة جدا. (س.كريم ، ب.بلمير، 1996، ص، 35).

ويرجع انخفاض عدد الرسائل المناقشة في الماجستير أو الدكتوراه إلى لامبالاة المسجلين لمناقشة رسائلهم في أقرب وقت، إضافة إلى العراقيل التي كثيرا ما تنجم بسبب البيروقراطية الممارسة داخل مؤسسات التعليم العالي، كذلك كثيرا ما يلجأ المسجلين بالدكتوراه

خاصة إلى نشاطات أخرى أكثر ربحا مفضلين بذلك شغل المناصب العليا عوض مواصلة مناقشة رسائلهم.

لكن يبقى التساؤل هنا هل هذا الكم القليل من الرسائل المناقشة لها علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية منها أو الوطنية. مع أن الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية تقدم منح سخية جدا للدراسات العليا من أجل إجراء دراسات وبحوث تنموية، خاصة لتلك المتعلقة بالعلوم والهندسة.

أما عدد حاملي الشهادات الجامعية بالجزائر في البدايات الأولى للتسعينات فقد شهد انخفاضا على المستوى الإجمالي للخريجين حيث قدرت نسب التطور السنوي بـ 11.83 % سنة 1990 إلى 4.63 % سنة 1997 و تباينت نسب المتخرجين حسب التخصصات. حيث ارتفعت نسبة خريجي تخصص التكنولوجيا من (5623) طالب سنة 1990 إلى (13777) سنة 1997 . وانخفاض في عدد المتخرجين من تخصص الطب انطلقا من 3028 إلى (1744) سنة 1997. و ارتفع العدد في تخصص العلوم الاجتماعية من (1891) خريج إلى (3625) خلال نفس الفترة و ارتفع العدد في تخصص العلوم الاقتصادية و التجارية من (3042) إلى (4993) متخرج . (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2000، ص.16).

فالإحصائيات تبين وجود تباين في عدد المتخرجين، فما زالت الشعب تحظى بمكانة اجتماعية لدى الطلبة مثل التكنولوجيا والطب والعلوم القانونية. إضافة إلى وجود بعض التخصصات التي أصبحت غير مطلوبة في الوقت الراهن، لأن استدعاءها كان مبني وفق تصورات سياسية وأهداف وطنية مبنية حسب احتياجات التنمية الاقتصادية في مرحلة سابقة.

ومنه يمكن القول أن الخريطة الجامعية الموضوعة لأفاق 2000 ظل العمل بها. حتى بعد التحول عن الاشتراكية والتوجه نحو اقتصاد السوق. مع العلم أن الشعب التي ورثت عن نموذج التصنيع لم تعد تواكب التحولات التنموية التي مرت بها البلاد. فالاقتصاد الموجه للسوق، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتطلب ملمحا أكثر مرونة. ولا تتطلب دراسات طويلة المدى. وهنا يكون التساؤل هل يتوافق الحجم الهائل من الخريجين (105564 طالب) خلال سنوات (1990-1993) ومتطلبات سوق العمل بالجزائر؟ وهل تتوافق الأهداف الوطنية المقررة بالخريطة الجامعية التي وضعت في ظل التوجه الاشتراكي ومتطلبات البلاد

في ظل التحول نحو اقتصاد السوق. وهو التحول الذي فرض على مؤسسات الدولة والمجتمع قلب كافة الموازين؟

إن هذا الانخفاض في المعدل السنوي لحاملي الشهادات على الرغم من الارتفاع في عدد المسجلين بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر في نفس الفترة يعود إلى طول الفترة التي يقضيها الطالب في الدراسة والتي تفوق تلك المحددة قانونيا، بمعدل 06 سنوات للتحصيل على شهادة تتطلب 04 سنوات و 09 سنوات للتحصل على شهادة تتطلب 05 سنوات. وهذا راجع لأسباب عديدة مثل كفايات التقييم والانتقال من سنة إلى أخرى.

أما ونحن نتوجه نحو اقتصاد السوق بصورة أوسع تبعا لما يفرضه النظام العالمي الجديد الذي يتطلب من التعليم العالي ليس فقط أن يتلاءم والظروف الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي بل تجاوزها حتى يتوافق والنظام الدولي على الصعيد الخارجي. التساؤل هنا: هل أن خريجي مؤسسات التعليم العالي -وخاصة تلك التخصصات التي يتدفق منها سنويا كم هائل من حاملي الشهادات العليا -تستجيب والطلب الاجتماعي؟.

بموازاة تطور عدد الطلبة على مستوى التدرج، وفتح أقسام للدراسات العليا. نأتي إلى تتبع تطور الهيئة التدريسية خلال الفترة الممتدة (1990-1997) نلاحظ ارتفاع طفيف من (14536) أستاذ إلى (14581) أستاذ، في نفس الوقت ارتفاع نسبة الجزارة من 91.6 % . إلى 99.5 % . وهذا يمكن تفسيره بعودة العديد من الأساتذة الأجانب إلى بلدانهم، وهجرة الأساتذة الجزائريين إلى بلدان أخرى بحثا عن ظروف عمل أحسن. خاصة في ظل هاته الفترة التي شهدت تازما للوضع الأمني بالبلاد، إلى جانب انخفاض عدد المسجلين في ما بعد التدرج. وعموما يلاحظ انخفاض عدد الأساتذة والأساتذة المحاضرين مقارنة بالأساتذة ذوي الرتب الأخرى بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر. خاصة بعد هجرة الأساتذة الأجانب من ذوي هاته الرتب خاصة أن الفترة تشهد علاقة عكسية بين تطور عدد الطلبة وعدد الهيئة التدريسية، وإن شهدت انخفاضا سنة 1995 بالرغم من ارتفاع عدد طلبة التدرج بمعدل سنوي يصل إلى 5.84 %، وتطور المعدل السنوي بنسبة 6 % على مستوى ما بعد التدرج. الأمر الذي يؤثر على التأطير النوعي، ومن ثم على نوعية التعليم العالي بالجزائر. (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2000، ص. 18)

لذلك تشير الإحصائيات الواردة فيما يتعلق بنسبة التأطير الإجمالية. بأن هذه الأخيرة تشهد تدنيا عبر السنوات بحيث تغيرت نسبة التأطير الإجمالية (عدد المسجلين / على عدد المدرسين) من 17,4% سنة 1994 إلى 19,7% سنة 1997 أي أستاذ واحد لكل عشرين طالب تقريبا وهذه النسبة دون المعايير العالمية للتأطير. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2000، ص. 19)، مما يتعارض ونسب التأطير حسب المقاييس المعمول بها عالميا، وهذا الأمر يفرض خلا كبيرا يؤثر على الأهداف الوطنية للتعليم العالي في علاقتها ومتطلبات المجتمع. من حيث التكوين النوعي.

و بموازاة تطور عدد الطلبة بالتدرج وما بعد التدرج تكون الضرورة إلى مضاعفة عدد الهيئة التدريسية من مهام الدولة ، وذلك من أجل تحقيق تأطير نوعي مقبول داخل مؤسسات التعليم العالي، والوصول إلى نسبة أكبر من الجزائر. فإذا كانت السنوات الماضية سجلت عودة الأساتذة الأجانب إلى بلدانهم، وهجرة نسبة من الأساتذة الجزائريين إلى الخارج. فالضرورة فرضت رفع نسبة الجزائر بصورة أسرع عن طريق دعم وتشجيع وفتح الدراسات العليا في جميع التخصصات تقريبا خاصة سنة 1995، الأمر الذي أدى إلى تطور نسبة الهيئة التدريسية عبر السنوات، في حين انخفاض ملحوظ في عدد الأساتذة الأجانب وخاصة منهم من ذوي رتب الأستاذ والأستاذ المحاضر، هؤلاء الذين استعانتم بهم الجزائر في بداية المخطط الخماسي الثاني كما تعرضنا له في الفصل السابق.

إن ارتفاع عدد الأساتذة والأساتذة المحاضرين خاصة سنة 1994 يعود إلى الترقية التي منحت للأساتذة حسب مستوى تأهيلهم والتي تكفلت بهم اللجنة الجامعية الوطنية، و توضحت بصورة أكثر اختصاصاتها وفق قرار مؤرخ في 7 مارس 1993، وجاءت مهامها في المادة الأولى.

تقوم بتقويم نشاطات الأساتذة من الناحية العلمية قصد التحاقهم بأسلاك الأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي" (الجريدة الرسمية، 1993، العدد 28، ص ص. 16-18)، ويتضح من خلال هذا القرار أنه جاء يخفف من حدة البيروقراطية ويسهل عملية ترقية الأساتذة، في حين كان القرار المؤرخ في 24 فبراير سنة 1990 يضم ضمن بنوده المتعلقة بالشروط الذي يشتمل عليها ملف المترشح. أن التقرير بالأعمال البيداغوجية والعلمية التي ينجزها المعني يقوم بإعداده مدير المؤسسة؛ في حين يؤكد القرار الثاني الصادر سنة 1993،

أن ملفات المترشح ترسل عن طريق التدرج السلمي أو يسلمها المترشحون مباشرة لكتابة اللجنة الجامعية.

ومنه يمكن القول أن التطور الكمي على حساب التطور النوعي لا يخدم سياسة تهدف إلى النهوض بإقتصادها الوطني على حساب الاهتمام بتنمية الثروة البشرية المؤهلة. هذا الأمر يتطلب وضع تدابير استعجالية تتعلق بتحجيم التعليم العالي أو الاهتمام بالتأطير النوعي عن طريق تعبئة كاملة للهيئة التدريسية تتوافق وأعداد الطلبة حتى تتحقق نسبة تأطير نوعي يكون مقبول ولو نسبيا حسب المقاييس العالمية المعمول بها. خاصة في دولة تتوجه والنظام العالمي الجديد. هذا مع العلم أن نسبة التأطير الجامعي في جامعات الدول المتقدمة والتي تملك وسطيا نسبة لا تزيد عن 12 طالب لكل أستاذ عند مطلع سنة 1993.

رابعا: وضعية العلوم الاجتماعية بالجامعة الجزائرية خلال عقد التسعينات.

عرفت سنوات الستينات و السبعينات ازدهار للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، ثم أصبحت تعاني تدني نوعيتها ، ونقص مكانتها الاجتماعية ، حيث يلاحظ ضعف في عدد التسجيلات من سنة لأخرى . كما ظلت برامج هذه العلوم موضع تغيير و تعديل ، الأمر الذي وضعها محل جدل و نقد من قبل المختصين . فيجب أن تستقل العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، و لا يجب أن يكون التعليم فيها مجرد استهلاك للنظريات العلمية ، بل يجب أن يكون إنتاج بالمقابل. (Ghérid D, op.cit,p.83).

إن لمبادئ إصلاح 1971 (الجزائر و تعريب التعليم) انعكاس على ظهور تيارات أيديولوجية (الخطاب الديني) داخل العلوم الاجتماعية امتدت إلى صراعات بينها . (أحسن أزروق، 2006، صص 12-13).

فالتطور الذي عرفه توزيع الطلبة الجامعيين على مختلف الفروع العلمية كان يعكس تطور الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري نفسه، ففي فترة بداية الشروع في تطبيق المخطط الرباعي الثاني ، و الذي كان يعني بالنسبة للكثير من الطلبة ذوي التوجه العلمي آنذاك أن فرص العمل في المجالات التكنولوجية و العلوم التطبيقية الأخرى سوف تكون وفيرة جدا ، وعلى هذا الأساس عرف عدد الطلبة الملتحقين لمختلف الفروع العلمية تراجعا نسبيا ، وخاصة منها في فرعي العلوم الدقيقة و علوم الأرض و الطبيعة لصالح فرعي علوم التكنولوجيا و العلوم التطبيقية . و ارتفعت نسبة تعداد الطلبة المسجلين في فرعي التكنولوجيا و العلوم

التطبيقية التي كانت لا تتجاوز 6.19% عام 1974-1975 من مجموع الطلبة بلغت خلال السنة الجامعية 1994-1995 حوالي 39.37% و هذا التطور على حساب الفروع الأخرى باستثناء فرع علوم الطب و البيطرة و هنا يأتي التسلسل. و هل يتمكن الاقتصاد من استيعاب كل هذا الكم؟. و في حالة النفي، فان الموارد المالية المخصصة للقطاع استغلت استغلالا عقلانيا. (صابة محمد الشريف، 2008، ص.86) .

أما على الصعيد البيداغوجي فقد عرفت التغطية البيداغوجية تحولا كمياما عند منتصف الثمانينات، والذي تمثل أساسا في تقليص الحجم الساعي للحصص التدريسية على مستوى الأعمال الموجهة. فالحجم الساعي لحصة الأعمال الموجهة في العلوم الاجتماعية و الإنسانية بصفة عامة التي كانت مدتها 120 دقيقة قبل التاريخ المذكور، أصبحت 90 دقيقة فقط. الأمر الذي يوضح زيادة العبء البيداغوجي الذي حمل للمعيد أو الأستاذ المساعد، وهو يكلف بأداء تسعة ساعات عمل كمنصب قانوني أسبوعي. فبدلا من تحمل عبء تأطير أربعة أفواج يصبح يتحمل تأطير ستة أفواج. وهذا ما من شأنه إضعاف نوعية التأطير، وربما يعود هذا التحجيم إلى نقص الهياكل الاستقبالية و الموارد البشرية. (نفس المرجع، ص.88).

فمثلا في مجال علم الاجتماع شكلت سنوات التسعينات منعطف حاسم للمسيرة السوسولوجية بالجزائر، فبعدما كان هذا العلم علم تجنيد و علما نقديا ثوريا، أصبح مع التوجه الليبرالي الجديد للدولة الجزائرية علما منبوذا، حيث تغير الخطاب الرسمي موقفا و عملا تجاه العلوم الاجتماعية عموما و علم الاجتماع خصوصا. و أصبحت كل الأنظار متجهة نحو العلوم الطبيعية و التكنولوجية تحت شعار التنمية و التغيير. و أفرغت خلال هذه المرحلة البرامج من الشعارات و المفاهيم ذات الصبغة الاشتراكية، كما تم الاستغناء عن المشتغلين بعلم الاجتماع، و أصبح المسؤولون ينظرون إلى هذا العلم نظرة عدائية و احتقارية. و عموما يمكن القول أن العلوم الاجتماعية شهدت تدهورا في ظل أوضاع البلاد آنذاك. فمنذ أحداث أكتوبر 1988 إلى التعددية الحزبية، و انتشار العنف و الإرهاب. عوامل شنت القائمين على هذا العلم. فمنهم من سجن، و منهم من قتل، و منهم من أرغم على الهجرة. و عليه يمكن القول أن الموقف السلبي تجاه علم الاجتماع بدأ من خلال الخريطة الجامعية 1984 و توسيع سياسة التمييز بين التخصصات، و يظهر هذا جليا من خلال المناصب البيداغوجية و الميزانيات المخصصة للمعاهد.

بنهاية عقد التسعينات طرأ تغيير على البنية التنظيمية للجامعة الجزائرية ، وتم تبني نظام الكليات الذي بموجبه تحولت المعاهد إلى أقسام . وتجربة الكلية تجربة سابقة مارستها الجزائر و تخلت عنها غداة الاصلاح 1971، و بعد ثلاثون سنة تم تبنيها من جديد. فكل مرة تتبنى نموذج و تهدمه لتتطلق من العدم. وبخصوص علم الاجتماع خلال هذه الفترة عرف هو الآخر اضطراب في برامجه ، فقد عدلت ثلاث مرات متتالية بدون إشراك رأي المختصين في المجال. (معتوق جمال ، علم الاجتماع في الجزائر، ص.100).

و عليه يمكن أن نلخص وضعية العلوم الاجتماعية بالجامعة الجزائرية بأنها شهدت لا توازن بفعل تأثير سياسة الإصلاحات التي انعكست على سيرورتها، فمن استغلاله من قبل النظام لخدمة الأيديولوجية الاشتراكية ، إلى أثر سياسة التعريب في تقسيم المشتغلين بهذا العلم إلى تيارات متصارعة بين أنصار التعريب و المناهضين له و استمراره في فترة الأزمة كل هذا جعل من العلوم الاجتماعية علوم لا تحظى بمكانة اجتماعية و تدني الاستيعاب الطلابي لها.

إن مكانة التخصصات في خريطة التعليم العالي من حيث عدد الطلبة الملتحقين بها غير متساوية فإلى غاية سنة 1997 ظلت الإحصائيات تسجل احتلال الريادة في التكنولوجيا فما يقدر بـ 40-45 % من أعداد الطلبة مسجلين في ميادين المعرفة المتصلة بالاقتصاد ، علم الاجتماع، علم النفس - الآداب، و اللغات و 40 % في العلوم الدقيقة و التكنولوجيا 10 %- 15 % في العلوم الطبية و علوم الأرض و الحياة.(محمود بوسنة مرجع سابق، ص.12).

ظلت المخرجات الجامعية عبارة عن جيل من التابعين و المقلدين لا حظ لهم من العلم إلا تاريخ علوم الآخرين و سطحيتها .فقد بقيت الجامعة عبر تجربة من الإصلاحات المتتالية تحت تأثير نظريات القرن الثامن عشر و التاسع عشر في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية.(العربي فرحاتي ، 2006، ص. 142).

لقد حاول إصلاح سنة 1971 أن يعطي طابعا تقنيا لفروع العلوم الاجتماعية، وأن يكون ذا غاية مهنية في العلوم الاجتماعية ، فالبرامج إلى غاية نهاية عقد التسعينات ظلت لا تهيكّل الأفكار و الذهنيات ، كما أن أهدافها تقتصر على السماح للطلبة بالنجاح في الامتحان و الانتقال لا أكثر. كما تبرز القراءة النقدية للبرامج النقائص التالية :

- غياب عرض للأسباب و الأهداف المنشودة ، مما جعل عملية تقييم المقاييس المكتسبة ، و ضمان تدريس موحد على مستوى التراب الوطني جد صعبة.
- تتلخص البرامج أساسا في جداول للمواد و في حجم ساعي يوافقها .
- وحدات المنهجية لم تحدد أهدافها بما فيه الكفاية لكي تؤدي دورها الحاسم في التكوين الأكاديمي ، الأمر الذي يطرح تحديد أهداف بعض الفروع ، و تحديث البعض الآخر.

خامسا : معوقات منظومة التعليم العالي خلال عقد التسعينات.

وعموما شهدت سياسة التعليم العالي والبحث العلمي خلال فترة (1992-1997) تغير تدريجي على الصعيد التنظيمي والقانوني تبعا لما يفرضه إقتصاد السوق خاصة فيما يخص علاقته بالتنمية، فعلى مستوى علاقة التعليم العالي بالتنمية جاء خلال سنة 1993 التأكيد على ضرورة تفتح مؤسساته على المجتمع من حيث منحها صلاحيات تمكنها من القيام بتنفيذ النشاطات والخدمات والأشغال في إطار عقود وإتفاقات وصفقات تبرم مع مختلف الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية، إلى جانب دورها في طبع الكتب والمجلات العلمية ونشرها، ولعل هذا التغيير هو من أجل الحصول على مصادر تمويل أخرى .وكذلك من أجل تفعيل أكثر لدور التعليم العالي في التنمية. وشهدت أيضا هذه الفترة توزيع لمهام كانت قبلا مخولة للإدارة المركزية ألا و هي الإشراف المباشر على مؤسسات التعليم العالي الذي أوكل إلى سلطات جهوية. لكن ما يؤخذ على هذه الأطر القانونية خلال هذه الفترة هو تبعية مؤسسات التعليم العالي للإدارة المركزية، حيث لا تزال معظم القرارات مركزية ويخول الفصل فيها للجهات الإدارية وهذا ما جعل دور البحث العلمي الجامعي مثقلا طيلة هذه الفترة، أما في إطار التوجيه الجامعي فقد تميزت سنوات (1990-1997) بمواصلة العمل بالخريطة الجامعية المحددة لأفاق 2000 وظلت تخصصات العلوم التكنولوجية والعلوم الاقتصادية والتجارية تحظى بأكبر عدد من الطلبة وانخفض مستوى التأطير النوعي، حيث وصل إلى ما يقارب (أستاذ واحد لكل 22 طالب) سنة 1997.

و بإنشاء الأكاديميات الجامعية أعفيت الإدارة المركزية أو تنازلت عن بعض مهامها إلى هذا التنظيم. إلا أنه سرعان ما تم إعادة النظر في سلطاتها و امتيازاتها نحو التخطيط و التنظيم (الضبط). و لم يتم التكيف مع هذا الإجراء لأسباب منها تعاقب الحكومات ، و كذا عدم إعطاء

الأكاديميات استقلالية أكبر ، الأمر الذي جعلها عديمة الفائدة ، و بالتالي فقد تم حلها و استبدالها بجلسات تجمع رؤساء المؤسسات أو مؤتمرات إقليمية كالسابق. (أمينة مساك، 2008، ص.183).

لقد عرف قطاع التعليم العالي العديد من البنيات التنظيمية المتعاقبة بدءا من مشاكل الجامعة الموروثة منظمة في كليات ذات فروع. (نفس المرجع، ص.194). مهيمنة طبقا لتوجيهات إصلاح 1971 الداعي إلى إنشاء معاهد متخصصة تركز على الفروع التكنولوجية و العلمية ، ثم الرجوع في سنة 1998 إلى التنظيم الجامعي المعتمد على نظام الكليات ، عن طريق تجميع عدة معاهد ذات فروع متقاربة أو مشتركة . و يرتبط هذا التحول بتغيرات طرأت على الاقتصاد الوطني. فقد أنشئت المعاهد في فترة رخاء و رفاهية سمحت بتقسيم الوسائل من أجل الوصول إلى الأهداف الطموحة للتكتلات . وكانت التخصصات علمية و احترافية تكنولوجية، مشرعة و مسنونة من طرف سياسات التنمية. و أعيد ظهور الكليات في فترة أزمة مالية و نداء للبحث عن التعاون و التكاملية، بهدف الاستعمال العقلاني للوسائل ، حيث دعمت السلطات التي اختارت هذا التغيير هدف استقلالية التسيير الممنوحة للكلية باعتبارها البنية القاعدية لقطاع الجامعة. و بررت الوصاية هذا التغيير لأنه يقترب من النموذج المطبق عالميا من أجل تسيير أكثر عقلانية للوسائل. لكن ظلت هذه البنية لا تعطي التغييرات المتوقعة أو المرتقبة سواء في مجال استقلالية هذه الوحدة القاعدية للجامعة ، أو فيما يرتبط بالاستعمال الأكثر عقلانية للوسائل. وظلت الكلية تابعة لرئاسة الجامعة ، و عليه لم تستطع ممارسة المهام التي تضطلع بها و المرتبطة بتسيير الموارد البشرية و المالية مما سبب فشل للتطبيق الفعلي للاستقلالية بحجة ضعف أهلية الموظفين القائمين على هاته المهام. (أمينة مساك، مرجع سابق، ص.195).

لقد تضاعف تعداد التعليم العالي في سنوات 1982 و 1998 بأربع مرات ، وهذا معدل نمو سنوي قدره 9% خلال ما يقارب العشرين سنة، و هذا الارتفاع شكل لمؤسسات التعليم العالي تحديا يتمثل في المقاعد البيداغوجية . فقد تم استرجاع عدة مباني تابعة لقطاعات أخرى ، هذا مع تدهور تكلفة الطالب بالدينار الثابت، الذي زاد في تدهور شروط التكوين. (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص.24).

و بالنسبة للضغوط المرتبطة بالمخطط التنظيمي للجامعة فان الجامعة لا تستطيع التفكير في تنظيمها الخاص و اختيار بنياتها بكل حرية حسب خصوصياتها و برامجها و تأثيرات محيطها ، لأن المخطط التنظيمي بالجزائر فريد و مطبق بنفس النمط في كل الجامعات.و يسوده التسيير المركزي . و رغم التنقيحات العديدة الرامية إلى لا مركزية تقديرية (افتراضية) و تنظيم جامعي أكثر مرونة و قابل للتكيف، ما زالت الإدارة المركزية تحفظ لحد اليوم سلطات للتخطيط و التنظيم والضبط و التوحيد بغرض التوافق و التلاؤم.(أمينة مساك ، مرجع سابق ،ص ص. 188-193) .

إلى غاية نهاية عقد التسعينات ظلت النصوص المسيرة لمؤسسات التعليم العالي تابعة إلى الإدارات المركزية من جهة، والهياكل البيداغوجية و العلمية تابعة إلى البنيات الإدارية، ومصدر هذه التبعية نابع من غياب هيئة استشارية خاصة بالجامعة (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق،ص.57). و عموما يمكن القول أن نهاية عقد التسعينات شهد توسع تشريعي و هيكلي لقطاع التعليم العالي تميز بوضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998، و إقرار إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات، و إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد، و تأسيس ستة مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي،سكيكدة، جيجل،و سعيدة، مع إنشاء جامعة بومرداس. و تحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة ،بجاية و مستغانم إلى جامعات.

أما على صعيد التوجيه الجامعي القائم على أساس نظام التوجيه المركزي فقد استنفذ هذا النظام حدوده القصوى من حيث وصوله إلى حالة متأزمة. و فشل الطلبة في تكوينهم الذي أصبح طويلا عما يجب أن يكون بسبب تزايد سنوي متصلب ،و نسق تقييم يهمل التحقيق الفعلي للبرامج الأكاديمية و عدم تناسق بين التكوين الجامعي و مختلف شعب البكالوريا.

و من أجل تجاوز صعوبات عملية التوجيه مع كل دخول جامعي تم وضع نظام مركزي عن طريق الإعلام الآلي في نهاية سنوات الثمانينات ، يأخذ بعين الاعتبار قدرات الطالب (كشف النقاط في المواد الأساسية لشهادة البكالوريا) و نوع البكالوريا ، واختياره الشخصي (بطاقة الرغبات) ، و طاقات استقبال المؤسسات و احتياجات البلاد ، و اعتبر هذا النظام أكثر شفافية

ومنذ بكالوريا جوان 1990 تم تطبيق نظام التوجيه عن طريق الإعلام الآلي للوائحين على شهادة البكالوريا نحو مختلف شعب التعليم العالي. و جاء الهدف من تطبيقه لتحقيق درجة مقبولة من الانسجام بين توزيع تدفق الحائزين على البكالوريا لمختلف الشعب من جهة و قدرات الاستقبال ولمختلف شعب التكوين الجامعي. و لقد بينت الإحصائيات بأنه بعد مرور ثمان سنوات عن تطبيق هذا النموذج من التوجيه بأنه حقق هدف الانسجام بين تدفق الطلبة المسجلين الجدد و قدرات الاستقبال، و أثبتت النتائج بأن 30% من الحائزين على البكالوريا يوجهون حسب رغباتهم (المجلس الأعلى للتربية، 1999، ص.36)

و رغم هذا إلا أن هذا النظام يواجه عدة انتقادات مثل ممارسة نوع من الإكراهية لدى نسبة من الطلبة الذي قد يؤدي بهم إلى التخلي عن الدراسة. إضافة إلى أن هذا النظام جاء في وقت يعاني فيه الاقتصاد الوطني من تدني مستوياته ، و تحقيق نوع من التوازن في التوجيه بين التخصصات يساعد على تخفيف الحمل على هذا القطاع الحيوي. و عموما عان هذا النظام عراقيل ترتبط بعدم الدقة في تحديد احتياجات سوق العمل..

ومع تصاعد الانتقادات حول دقة هذا النظام و شفافيته تم التخلي عنه مع الدخول الجامعي 1999 ، حيث أصبح التسجيل يتم آليا في السنة الأولى في الجذوع المشتركة (العلوم الدقيقة، تكنولوجيا، الإعلام الآلي الهندسة المعمارية) و (علم الأحياء- العلوم الطبية) . ويتم اختيار الجذع المشترك الأكثر إغراء للطلبة الحاصلين على نصاب مرتفع من النقاط، و التسجيل إجباري في فروع طور قصير المدى للوائحين على شهادة البكالوريا بمعدل يساوي أو يقل عن عشرة من عشرين (20/10) (نفس المرجع، ص ص.37-38). لكن بدوره هذا النظام أبدى سلبيات في توجيه الطلبة بتطبيقه ، فالطلبة الذين يحصلون على نقاط عالية يوجهون إلى تخصصات تمنح آفاق واسعة للعمل ،بينما الطلبة الذين أعادوا السنة عدة مرات في مسار الجذع المشترك يعاد توجيههم نحو شعب أقل جاذبية .. (نفس المرجع، ص.20) .

لقد أدت انحرافات هذا النظام و النفور من بعض الفروع الإستراتيجية و رفض نظام التقييم من قبل الطلبة و الأساتذة ،..الخ إلى التخلي عنه في الدخول الجامعي 2001/2000 .و تحت تأثير عدد الطلبة و الضغط الاجتماعي تم فتح عدد من الشعب دون توفر أدنى الشروط المادية و البشرية الضرورية ، لذلك و دون أن تستجيب هذه الشعب لأهداف محددة كتلبية

احتياجات السوق. و مع التحولات الجديدة التي شهدتها المجتمع الجزائري و إنشاء شعب جديدة تستجيب لمتطلباته، أصبحت الضرورة سائحة لإغلاق الشعب الغير مستجيبة للواقع.

إن من بين عوامل اللاتوازن من حيث الاستقطاب الطلابي بين كل من تخصصات العلوم الاجتماعية و علوم الدقيقة و التكنولوجيا تتمثل في أن معايير الالتحاق بين كل تخصص تختلف. فهي في الأولى أقل تشددا من الثانية، الأمر الذي أدى إلى تدني المكانة الاجتماعية في العلوم الاجتماعية (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص.50).

أما مشاكل الجامعة على صعيد التأطير خلال عقد التسعينات فقد شهدت ما يلي:

- قلة هياكل استقبال الطلبة و الأساتذة حيث تتزاحم بعض المدرجات ، و يبقى بعض الطلبة واقفين طيلة مدة استماعهم للمحاضرات نتيجة عدم التحكم في أعدادهم في بعض التخصصات (بوفلجة غيات، 1989، ص.68).

- مشكل سكن الأساتذة، حيث يضطر كثيرا منهم إلى التنقل بين الجامعات و مقرات سكنهم، رغم بعد المسافة بينهما، مما أثر سلبا على أدائهم .

- ضعف المكتبات الجامعية لا سيما في التخصصات المدرسة باللغة العربية.

- نقص المستوى التكويني الناتج عن مبدأ ديموقراطية التعليم ، و الرغبة في سد الفراغ الذي تركته الهجرة الجماعية للإطارات الفرنسية بعد الاستقلال، وتلبية متطلبات سوق العمل الوطنية . إلى جانب نقص خبرة غالبية الأساتذة، و عدم استقرار النظم التربوية . أدى إلى التأثير سلبا على مستوى خريجي الجامعات.

- نسبة تأطير غير كافية نتيجة الإنتاج الضعيف للتكوين في مستوى ما بعد التدرج ، و النقص الناتج عن الهجرة الهامة للأساتذة الباحثين.

- طور قصير المدى غير مهياً، لا يحمل قيمة عند الطلبة و لا يجذبهم عاجز عن الإجابة الفعالة للأهداف الموضوعية مسبقا و المتمثلة في تكوين إطارات و سطى.

- الضغط الناجم عن التطور المسجل في حجم الطلب المكثف على التكوين الجامعي و ما يطرحه من مشاكل استيعاب للأعداد المتزايدة من الطلبة رغم المستوى المنخفض للوافدين إليها.

- اللاتوازن بين مخرجات الجامعة و سوق العمل و مشكل بطالة الخريجين .

و رغم أن النصوص الرسمية وضعت بنودا تقتضي تطوير الجامعة من خلال مردوديتها، و تجديد النخبة الجامعية، و تحديد نمط لتكوين المكونين يوجّه للطلبة المتفوقين الذين يتم انتقاؤهم في مسابقات التكوين ما بعد التدرج، و كذا ترقية المستوى الفكري للأساتذة عن طريق توفير الوسائل المادية للبحث و التأطير الملائم، إضافة إلى تطوير العلاقات مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التبرعات. إلا أن هذه النصوص لم تتعد شكل المبادرات الايجابية. فلم تأخذ سوى المعنى الشكلي فقط الذي لا يتعدى القرارات الرسمية، دون المساس بعمق المؤسسة. و أحسن دليل على ذلك هو الواقع الذي يبرز المستوى العلمي المتدهور الذي أصبح يتسم به الطلبة حاليا. فالكلم موجود لكن النوعية مفقودة بصفة شبه كلية، حيث أصبحت الجامعة تمثل كيانا بعيدا عن المجتمع، مع انعدام التوازن بينها و بين قواه الإنتاجية لا سيما في ظل المتغيرات الجديدة التي طرأت على المجتمع. (أمينة مساك، مرجع سابق، ص.214).

- تدهور الظروف المعيشية للطلبة بسبب اكتظاظ الإقامات الجامعية (التغذية و النقل).

- تدهور شروط التحصيل العلمي بسبب اكتظاظ المقرات البيداغوجية (تدهور نوعي و كمي للتأطير خاصة خلال فترة الأزمة، و ضعف و/أو غياب السند البيداغوجي أحيانا و الملائم أحيانا أخرى.

- ضعف الفعالية الخارجية للقطاع نتيجة انعدام أو شبه انعدام العلاقة ما بين البحث العلمي و القطاعات المستخدمة .

- ضعف تأثير الجامعة على المحيط و عدم تلاؤم التكوين مع متطلبات القطاعات المستخدمة (صابة محمد الشريف، 2008، ص.82).

- بانتشار ظاهرة العنف منذ 1992 تراجع عدد الأساتذة الأجانب و كذا نزيف جاء في سلك الأساتذة الجزائريين مع العلم أن فئة الأساتذة و الأساتذة المحاضرين هم أكثر فئة معنية بالهجرة في تلك الفترة الأمر الذي أثر على نوعية التأطير سلبا. و أمام الضغط الكبير لتعداد الطلبة كثيرا ما لجأت الجهات المسؤولة على البيداغوجيا إلى الاستعانة بالأساتذة المشاركين و المدعويين و الساعات الإضافية، و خاصة حاملي شهادة الليسانس لأداء مهمة التدريس الأمر الذي انعكس سلبا على نوعية التكوين.

- إن تقليص الحجم الساعي للأعمال البيداغوجية و الذي تم في منتصف الثمانينات يعود إلى ضعف طاقات الهياكل الاستقبالية، الأمر الذي يؤثر على نوعية التكوين. (نفس المرجع، ص. 92).

- لم تأخذ سياسة التعريب - باعتبارها مشروع من عوامل السيادة الوطنية- فروقات هيئة التعليم فيما يتعلق بالتحكم الموضوعي في اللغة العربية.

- تعميم الاستعمال المطلق للغة العربية في كل المواد اتسم بالتسرع و انعدام التحضير الكافي .

- التطور الكمي للطلبة خلق ضعف في هيئات الاستقبال عند نهاية عقد التسعينات الأمر الذي أدى في أغلب الأحيان إلى تحويل مرافق تابعة لقطاعات أخرى دون تجهيز بنايات جديدة مسبقا.

- ظلت مخابر البحث تفتقر إلى التجهيزات العلمية ، الأمر الذي انعكس بالسلب على مستوى التكوين التطبيقي ، مما أدى في أحيان كثيرة إلى إلغاء الأعمال التطبيقية في الجذوع المشتركة.

(المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص.15)

- بينت الإحصائيات فيما يتعلق بوضعية الهيئة التدريسية بالجامعة الجزائرية ما يلي:

1- توزيع غير عادل لسلك الأساتذة على مستوى التخصصات و على المستوى الجهوي كذلك لان تمركزهم كان مكثف في الجامعات الكبرى.

2- أظهرت طرق الترقية و السير المهني للأساتذة المعمول بها خلال نهاية عقد التسعينات بأنها تختلف من تخصص لآخر ، مع تساهل كبير و تباعد أيضا مع المعايير العلمية و الأدبيات المهنية.

3- عانت الهيئة التدريسية في هاته الفترة من تدهور في الظروف الاجتماعية و المهنية ، وهذا ما كانت تعكسه موجة الإضرابات . (نفس المرجع، ص.47) .

أما على الصعيد البيداغوجي بينت الدراسات الإجمالية خلال نهاية عقد التسعينات بأن الجامعة تلقى عدة انتقادات في مضمونها و كيفية تدريسيها كما يلي:

- تحنل المقاييس الدراسية الأكاديمية و العلمية الأساس بينما لا تشكل المقاييس التطبيقية و العملية إلا شيئا قليلا ، كما تتميز بالاحتفاظ الطلابي الأمر الذي يضعف نوعيتها.

- قلة التكوين الميداني و الافتقار إلى الأجهزة .
- جعل المقاييس تقليدية كلاسيكية لا تتلاءم و الواقع.
- لا تخضع المقاييس (البرامج) للرقابة و المتابعة و التطبيق(نفس المرجع،ص.15) - مع التزايد الكمي لعدد الطلبة و الغياب الشبه الكلي لصيانة الأجهزة و بطء اقتناء المواد الكيميائية و الأجهزة، فان المخابر الموجودة بالجامعات لم تعد تسهم في عملية التكوين، و أصبح طلبة الشعب التقنية و التكنولوجية لا يتلقون تعليما تطبيقيا كافيا يؤثر على نوعية تكوينهم. (نفس المرجع،ص.54).

و فيما يتعلق بالمشاكل التي صاحبت ما بعد التدرج نذكر مثلا قلة وجود مخابر بحث في أغلبية المعاهد ، و قلة المصادر الحديثة و المجالات العلمية ، مع غياب التشجيعات المعنوية للطلبة المسجلين مثل منح علمية قصيرة المدى للتوثيق ،مع تجمد المحتويات دون إخضاعها لأي نقد. و كذا الاكتظاظ الذي يصل إلى حد إسناد 25 مذكرة للأستاذ الواحد. (العربي فرحاتي ، 2006 ، ص.135). أما فيما يتعلق بالبعد التنموي للبحوث على مستوى رسائل ما بعد التدرج ، فان آراء المشرفين المباشرين على الجامعات من مديريين و رؤساء المجالس العلمية يؤكدون على أن البحوث المسجلة تميل إلى أن تكون ذات طبيعة أكاديمية جامعية غير مندمجة ضمن إستراتيجية بحث جامعي وطني يسهم في إنجاح الجهود التنموية للبلاد.(محمود بوسنة،مرجع سابق،ص.18)

- و عموما يمكن القول بأن الجامعة الجزائرية تعاني أزمة متعددة الجوانب منها :
- ضعف كبير في هياكل الاستقبال و الوسائل و الإمكانيات البيداغوجية .
- نقص فادح في هيئة التدريس ذات الخبرة العالمية ، حيث يوجد في العديد من الأقسام خاصة في أقسام اللغات الأجنبية و العلوم الاجتماعية من يدرسون ولا يحملون سوى شهادة الليسانس.
- فتح مناصب عمل لحاملي شهادة الماجستير دون أي تكوين مسبق و كأن الشهادة كافية لكي يصبح حاملها قادرا على التدريس في الجامعة.
- الضعف الشديد في أساليب التسيير و التنظيم و الاستغلال الأمثل و العقلاني لإمكانيات الجامعة مع طغيان اللا مسؤولية و إهدار الطاقات.

- ارتفاع كمي لأعداد الطلبة في مقابل محدودية هياكل الاستقبال بسبب التخريب و الإرهاب (معتوق جمال، قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر، 2006، ص.57).

عانت الجامعة في ظل الأزمة من جملة في الصراعات الأيديولوجية ، وأصبح البعض يروج لنشر أفكارهم و خدمة انتماءاتهم الحزبية.(نفس المرجع ، ص ص.36-37)

- و من نقائص الإصلاح على مستوى نظام الدراسات العليا تجرد المحتويات دون إخضاعها لأي نقد ، و بقيت تعتمد على ثقافة الأستاذ المحدودة غير المتجددة و الاكتظاظ الذي يصل إلى حد إسناد 25 مذكرة للأستاذ الواحد.و نقص المخابر ، و شح كبير في الموارد المالية الخاصة بالكتاب ، وندرة في إنتاج الأستاذ و تركيزه على الأدبيات و الاهتمامات الشخصية . و وصف التكوين بالخارج بخسوف المردودية و التي تضاعلت إلى درجة 10 %.

- جمود البرامج و المحتويات بحيث بقيت خاضعة للانطباعات و المزاجات و رهينة الصراع الفرونكفوني و الأنجلو سكسوني و بعيدة عن التقييم الموضوعي. و لم تتمكن الجهود من تحريرها من سياسة الأدلجة و ترقيتها إلى صناعة البرامج ،أو حتى إعادة إنتاجها بصيغة جديدة فبقيت جامدة في استهلاك ما أنتجه الغير. بغياب فلسفة واضحة في كل الإصلاحات الجامعية السابقة و إخضاع تسييرها و تطويرها و تخطيطها للقرار السياسي الأيديولوجي الفردي فسح المجال واسعاً في تطوير التعلم الجامعي حيث أصبح مألوفاً أن تتغير المنظومة البيداغوجية كلما تغير الوزير . فمثلاً تم إلغاء المعاهد الوطنية على مستوى المراكز الجامعية و جاءت العودة إلى نظام الكليات بمبررات جديدة كمواكبة التطور العلمي. لكن المركزية ظلت تسيطر على التنظيم الجامعي على الرغم من تتالي الإصلاحات (العربي فرحاتي ،مرجع سابق، ص ص.135-137).

- إن طول مدة التكوين في دراسات الدكتوراه خلق فارق كبير بين الاحتياجات في التأطير الجامعي و عملية تكوين الأساتذة ، الأمر الذي فرض الاستعانة بحاملي شهادة الليسانس أو مهندس دولة لتأطير الأعمال الموجهة و الأعمال التطبيقية ، والتي ظلت تشكل انحرافات في عملية التكوين الجامعي مس باستمرار عامل النوعية.

- إلى غاية عقد التسعينات ظلت البرامج موروثية رغم التعديل الذي طرأ عليها منذ إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 ، و لذا جاءت الضرورة لمراجعتها على اعتبار أن النموذج خلال

السبعينات لم يعد ملائماً . كما أن ثورة الإعلام و الاتصال دفعت إلى إعادة النظر في مفاهيم الثورة الصناعية (معادن ،كيمياء، صناعة الحديد،..).و التي بني عليها اقتصادنا في مرحلة سابقة.

إن الوقت المخصص لانجاز البرامج يتقلص بصفة معتبرة ، والمسارات الدراسية مبتورة في جزء لا يستهان به في محتواها ، و رغم إثبات فعالية الامتحانات الشاملة و الاستدراكية ، إلا أن نسبة النجاح ظلت منخفضة بالمقارنة مع الوسائل المجندة.

- ظلت الأعمال الموجهة تجري في جل مؤسسات التعليم العالي بأفواج تراوحت بمعدل 80 طالب (العلوم الاقتصادية و الحقوق) ، كما أن الأعمال التطبيقية التي يجب أن تتم في أفوج صغيرة غالبا ما ألغيت من المسار و هذا بسبب قلة التأطير من ناحية ، و غياب التجهيزات و /أو المواد المستهلكة من ناحية أخرى .ولمواجهة هذا الوضع كانت الإدارة كثيرا ما تلجأ إلى ذوي شهادات الليسانس أو مهندس دولة لتغطية الأعمال الموجهة و التطبيقية ومع الغيابات المتكررة لهؤلاء بحكم التزاماتهم الخارجية أو نقص رواتبهم ، أو بحكم منصبهم المؤقت ، كل هذا يخلق اضطراب في مهامهم التكوينية.

إن التكوينات ذات الغاية المهنية بدت تختفي تدريجيا من البرامج و يتعلق الأمر بالتربصات التطبيقية في الوسط المهني ، مع العلم أن التربصات في المؤسسات تعتبر من المؤهلات الأساسية بالنسبة لجامعات التكنولوجيا و التكوينات قصيرة المدى.(دبلوم الدراسات الجامعية التطبيقية و تقني سامي،..).

أما صعوبات علاقة الجامعة بالمحيط خلال عقد التسعينات فقد تميزت عشرية التسعينات بما يلي:

- تكثيف مسارات بعض الشعب مع التحولات الداخلية و الخارجية لتحضير الحائزين على الشهادات للمتطلبات الجديدة الخاصة بالتأهيلات و الكفاءات التي جاءت بها التحولات النوعية لسوق العمل.

- إنشاء تخصصات جديدة للتكوين على المدى القصير (2- إلى 3 سنوات) تنتهي بنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية. و ضمت مسارات التكوين القصير المدى تربصات الاندماج

المهني ، وقد كان عدم تحضير الأساتذة ، و غياب التحسيس، و قلة تعبئة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين من الأسباب الرئيسية لعدم تطبيق الترتيبات التي أعدت لذلك.

- حدد القرار الوزاري المشترك لعام 1992 كفايات لجوء مؤسسات التعليم العالي لمصادر مالية خارج الميزانية مقابل خدمات لصالح المؤسسات و الإدارات توزع على ثلاث فئات من المجتمع الجزائري الأساتذة، الموظفين ، و المؤسسة الجامعية. وعموما يمكن القول أنه منذ سنوات الثمانينات (80) بأن كل الانشغالات كانت عبارة عن محاولات مستمرة لإيجاد تفاعل بين التعليم العالي و محيطه، و ظل تطبيق هذه المحاولات جزئيا و ظرفيا . لأن مختلف الإجراءات كانت تفتقر إلى نضج في جانبها البيداغوجي و المادي، فمثلا لا وجود لنص يجبر المؤسسة أو الإدارة على التكفل بالطلبة المتربصين ، ولم تلجأ هذه المؤسسات و الإدارات إلى طلب خبرة الجامعة لحل مشاكلها التكنولوجية أو التنظيمية أو التسييرية ذات العلاقة بنوعية إنتاجها و خدماتها. (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص.61).

إن من صعوبات التقريب بين الجامعة و المؤسسة جلها صعوبات اقتصادية في ظل اضطراب الوضع الاقتصادي الذي ركز على الاهتمام بالتوازن المالي و المعيشة على حساب الاهتمام بتكوين الموارد البشرية. فتجمع المستخدمين في شكل فروع مهيمنة على مستوى غرفة التجارة والصناعة و بوادر الاهتمام بالاقتصاد الجزئي و المؤسسات الصغيرة لا زالت في مرحلتها البدائية، وكذا اقتصاد يركز على استيراد التكنولوجيا .كلها عوامل تحول دون تحقيق تفاوض بين التكوين و الشركاء.

سادسا: البحث العلمي في الجزائر خلال السنوات (1990-1998): النظرية و التطبيق.
لقد جاءت المادة (36) من دستور 1989 تنص: " أن حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن و حقوق المؤلف يحميها القانون" (الدستور الجزائري، 1989، 1)، وأكدت الأهداف العامة الواردة في مخطط 1992، أن من بين الأعمال الأولوية لتحقيق هاته الأهداف تتمثل في ضرورة التطبيق التدريجي لإصلاح المنظومات التربوية والتكوين والبحث البيداغوجي والأساسي والتطبيقي خاصة من أجل تحسين نتائجها وتحقيق المزيد من التأزر بين مكوناتها. (الجريدة الرسمية، 1991، العدد 65، 2532-2533).

إضافة إلى هذه النصوص الرسمية، أكدت الأهداف العامة للمخطط الوطني سنة 1993 " تحضير شروط تطبيق إصلاح المنظومة التربوية في اتجاه عصرنتها وتحسين نتائجها، وكذلك في اتجاه دعم التطور العلمي والتقني والتكوين المؤهل ".

وعليه فالدستور الجزائري، إلى جانب طرحه للتعددية الحزبية والحق في إنشاء الجمعيات السياسية وحرية التعبير كقواعد لتطبيق الديمقراطية، يشجع أيضا البحث العلمي وحرية الابتكار الفكري والعلمي بمعنى ضرورة تفتح البحث على العالم الخارجي، وهنا يتبين أن البحث أصبح هدفا في حد ذاته، يختلف عن المرحلة السابقة التي كان فيها عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف أسمى وهو خدمة المجتمع، الأمر الذي جعل الأبحاث الموجهة بطريقة مركزية أدت إلى تشتت مجهود التسيير.

أما اليوم وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق فالقانون أعطى للباحث حرية الابتكار والاختراع وحماية حقوقه بعدما كان في ظل التوجه الاشتراكي يعمل بمثابة أجير (عامل) طبقا لقانون الوظيف العمومي الذي طبق سنة 1985 على نطاق البحث، وبذلك يمكن اعتبار مرحلة التسعينات انطلاقة في سبيل تجسيد هذه النصوص خاصة سنة 1992، وذلك من خلال الدعوة إلى ضرورة التطبيق التدريجي لإصلاح منظومات التربية والتكوين والبحث البيداغوجي و الأساسي والتطبيقي.

1. تطور البنية التنظيمية للبحث العلمي خلال سنوات التسعينات:

في سنة 1990 لم يعد بمقدور المحافظة السامية للبحث أن تستمر كملحقة وذلك للأهمية التي إكتسها التعليم العالي، وخاصة الدور الذي كان على الجامعة أن تقوم به في عالم متجدد ومجهول أي النظام العالمي الجديد، اقتصاد السوق، والديمقراطية. الأمر الذي فرض على مؤسسات التعليم العالي أن تراجع فلسفتها وكيانها، وتعيد تنظيم صفوفها لتتأقلم مع اقتصاد السوق في إطار الاقتصاد العالمي.

لذلك حولت المحافظة السامية للبحث إلى وزارة مندوبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة ثم أسندت مهام هذه الوزارة سنة 1992 إلى وزارة التعليم العالي في شكل كتابة دولة للبحث حيث اتخذ قراران كان لهما أثر عميق على مآل البحث حاليا وهما:

أولاً: إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه: وكان قرار إنشائها وفق المرسوم التنفيذي رقم 92-22 المؤرخ في 13 يناير 1992. وتتمثل مهام اللجنة حسب المادة الثالثة (03) في ترقية أعمال البحث والتنمية التكنولوجية للبرنامج أو البرامج الوطنية المكلفة وتنسيقها وتقويمها وبهذه الصفة فهي مكلفة بـ:

تدرس وتقتراح برامج البحث. و تنظم التشاور بين الإدارة وهيئات البحث والمؤسسات الاقتصادية المعنية ... بميدان البحث المقصود و...تعد تقارير مستقبلية قصد برامج البحث والتنمية التكنولوجية باستمرار. (الجريدة الرسمية، 1992، العدد 05، 136-137).

كما تم إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وفق المرسوم التنفيذي رقم 92-23 المؤرخ في 13 يناير 1992، كجهاز استشاري، يكلف بوضع التوجيهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية والتكنولوجيا، وتنسيق عملية تنفيذها وتقدير مدى تطبيقها وبهذه الصفة يتولى على الخصوص. ويكلف المجلس بوضع التوجيهات العامة لسياسة حفظ الطاقة العلمية والتقنية الوطنية وتقويمها وتطويرها، وكذا تحديد المقاييس المتعلقة بتبني الأطر التنظيمية للبحث العلمي في مراحل تطوره وتنميته (الجريدة الرسمية، 1992، العدد 5، ص ص.137-138).

ومنه يمكن القول أن قرار إنشاء اللجان المشتركة بين القطاعات يساعد في عملية تنسيق الأعمال و التعاون بين القطاعات المشتركة والمرتبطة بالبرامج الوطنية للبحث والتي تتكفل بها إضافة إلى ذلك أنها تقوم بتقييم برامج البحث وكيفية تسيير هياكل البحث. و صدور مرسوم الإنشاء يساعد في عملية تسيير وتنفيذ برامج البحث الوطنية بطريقة تسهل تسيير القرارات. وتخفف من حدة البيروقراطية، التي كثيرا ما كانت تعرقل مسار البحث العلمي. وهو الأمر الذي خلق فجوة بين علاقات البحث والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ظل التوجه الاشتراكي، المعتمد أساسا على التوجيه المركزي الذي أدى إلى العديد من المشاكل في جانب التسيير.

ولتكتمل عملية التنسيق لبرامج البحث جاءت ضرورة تشكيل جهاز استشاري مكلف بوضع التوجيهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية والتكنولوجيا، وهو المجلس

الوطني للبحث العلمي والتقني والذي جاء من أجل وضع التوجهات العامة للمخطط الوطني للبحث العلمي وتنسيق عملية تنفيذها.

وبهذين القرارين نلمس تغييرا في فلسفة البحث تماما. إذ لم يعد نظام برمجة البحث مبنيا من الأسفل إلى الأعلى. حيث يحدد القائمون بالبحث محاور مواضيع البحث، ويقترحونها على الهيئات العليا للمصادقة عليها لتصبح العناصر المكونة لما يسمى برنامج بحث وطني ولا تملك طريقة العمل هذه لا الانسجام ولا التماسك الذين يتطلبهما مثل هذا البرنامج. وصححت هذه الوضعية من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم أولا تحديد أهداف البحث لمسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ثم بثها وتوزيعها على شكل محاور ومواضيع يتكلف بها القائمون بالبحث.

لقد رافق هذا التطور التنظيمي للبحث العلمي في البدايات الأولى لعشرية التسعينات إنشاء العديد من مراكز البحث تختلف باختلاف تخصصها ومهامها؛ وهي مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية: تم إنشاء هذا المركز وفق المرسوم التنفيذي رقم 91-477 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 (الجريدة الرسمية، 1991، العدد 66، 2562). مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة: أنشئ طبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 91-478 المؤرخ 14 ديسمبر 1991 (الجريدة الرسمية، 1991، العدد 66، ص. 2562). مركز البحث العلمي والتقني في التحاليل الفيزيائية والكيميائية: تأسس هذا المركز وفق مرسوم تنفيذي رقم 92-214 المؤرخ في 23 مايو 1992. وهو مركز بحث علمي مشترك بين القطاعات (الجريدة الرسمية، 1992، العدد 40، ص ص. 1152-1153) مركز البحث العلمي والتقني في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي: أنشئ وفق مرسوم تنفيذي رقم 92-215 المؤرخ في 23 مايو 1992 (الجريدة الرسمية، 1992، العدد 40، 1153-1154).

مركز البحث العلمي والتقني للإلحام والمراقبة: تأسس طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 92-280 المؤرخ في 06 يوليو 1992 (الجريدة الرسمية، 1992، العدد 53، ص. 1459). المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ: وكان هذا المركز تحت اسم المركز الوطني للدراسات التاريخية منذ سنة 1971. لكنه حول وفق مرسوم تنفيذي رقم 93-141 المؤرخ في 14 يونيو 1993. (الجريدة الرسمية، 1993، العدد 41، ص ص. 13-14).

والملاحظ من خلال إحداه هذه المراكز في فترة بداية عقد التسعينات أن ذلك راجع للنصوص التي أوردناها في الأهداف الوطنية للبحث العلمي سابقا والتي كانت تنص جليا على ضرورة دعم التطور العلمي والتقني والتكوين المتواصل خاصة في المخططات الوطنية للتنمية.

وعليه يمكن القول أن هذه الفترة شهدت تحولا على الصعيد التنظيمي للبحث العلمي فكانت البداية بإنشاء مجلس وطني مكلف بوضع التوجهات العامة للبحث وإنشاء لجان مشتركة بين القطاعات تهتم بتنسيق وتقييم وترقية برامج البحث الوطنية، ثم تعزيز القطاع بمراكز بحث متعددة التخصصات والمهام. وهذا كله يؤشر لبداية تعزيز البحث العلمي في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق. وعليه فإن سنة 1992، هي بداية لإنعاش البحث العلمي في علاقته بالتنمية بعدما أثبتت التجارب الماضية عدم جدوى تقريب البحث العلمي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالتطور التنظيمي للبحث العلمي خلال المرحلة الانتقالية فقد أدى تنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 1994 إلى إيلاء أهمية البحث العلمي والجامعي وتنظيميه، وذلك لإسناد البحث العلمي لوزارة التعليم العالي بعد أن كان مسندا لوزارة منتدبة مكلفة بالبحث العلمي وتابعة هي الأخرى لوزارة التربية. وهذا التنظيم الجديد للإدارة المركزية أدى إلى إنشاء وكالات بحث منذ هذا التاريخ تهتم بمجال معين في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للبحث في وهذه الوكالات هي الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة وتنظيمها وعملها وتم إنشائها وفق المرسوم التنفيذي رقم 95-40 المؤرخ في 28 يناير 1995. و تتمثل مهامها في المساهمة بتنفيذ البرنامج الوطني للبحث في الصحة وإنجازه ... قصد تحسين الصحة العمومية وتطوير العلوم الطبية بالاتصال مع هياكل البحث في الصحة وأجهزة تنسيقية. (الجريدة الرسمية، 1995، العدد 06، ص ص.19-21).

إن التتبع لمهام هذه الوكالة يؤكد أنها عبارة عن مؤسسة عمومية تهتم بالبحث الموجه من قبل الدولة والغرض منها هو تحسين الجانب الاجتماعي في مجال قطاع الصحة.

وعموما فالمؤسسة الوطنية العمومية المكلفة بتنفيذ البرنامج الوطني للبحث، توجه الأبحاث والباحثين، وبالتالي فهي تحد نوعا ما من حرية اختيار مواضيع البحث. الأمر الذي

يقلل من المنافسة بين الباحثين في مجال الاختراع والابتكار ويشعر الباحث هنا بأن البحوث هي التي تسيره.

ويصبح بالتالي بمثابة عامل يأخذ أجره مقابل خدماته. وذلك لأنه يمارس مهنة البحث في حين أن البحث يترك المجال للباحث في إبراز مواهبه وقدراته وبالتالي يساهم في دور مؤسسات البحث في المجتمع.

ومنه يمكن القول أنه على الرغم من التوجه نحو اقتصاد السوق التي تفرض إعادة الهيكلة المؤسساتية وتشجيع القطاع الخاص. فإن الجزائر تسير وفق هذا التوجه. إلا أن قطاع البحث العلمي لا يزال يوجه مركزيا من أجل تحقيق علاقة بحث-تنمية. وهذا الهدف سعت الدولة من أجل تحقيقه منذ بداية الاستقلال. لكن سوء التسيير الناجم عن التوجيه المركزي أنشأ خلافا في العلاقة مما حال دون تحقيق الهدف الوطني.

وهنا حتى لا تتكرر الأخطاء السابقة لابد من وضع سياسة تعزز تثمين البحث العلمي حتى لا يتلاءم فقط مع احتياجات البلاد. بل وحتى يساير متطلبات النظام العالمي الجديد حتى ولو استدعى الأمر استحداث مراكز بحث خاصة تتعامل بالتنسيق مع وكالات بحث عمومية ومع وكالات بحث عالمية. وتدخل في إطار أبحاثها محاور بحث يستفيد منها المجتمع ككل. على نمط ما هو معمول به في الدول المتقدمة.

كما أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 95-183 المؤرخ في 2 يوليو 1995 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري.. تتمثل مهمتها في دفع تطوير الأعمال التي تدرج في إطار البرامج الوطنية للبحث المحددة في التنظيم المعمول به والموجودة في المؤسسات الجامعية للتعليم والبحث وفي دعم تلك الأعمال ورفع شأنها. (الجريدة الرسمية، 1995، العدد 36، ص. 5-11).

يلاحظ أيضا على هذه الوكالة أنها ذات طابع عمومي ومهمتها تدرج في تطوير الأعمال التي تدخل في إطار البرامج الوطنية للبحث المحددة في التنظيم المعمول به والموجودة في المؤسسات الجامعية للتعليم والبحث وهذا دليل على تطبيق ما جاء في مضمون الميثاق الوطني لسنة 1986 الذي دعى إلى: 'على الجامعة الجزائرية ومؤسسات التكوين العالي أن تجعل من

مساهمتها الواسعة في البحث العلمي جسرا متينا يربطها بعملية التنمية الوطنية عن طريق إيجاد الحلول العلمية للمشاكل التي تعترضها. (الميثاق الوطني، 1986، ص.166).

لكن ما يؤخذ على هذا التنظيم أن البحث العلمي الجامعي لا يزال يخضع للتوجهات الوطنية في سبيل تحقيق درجة من التلاؤم والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الهدف الأسمى لمسناه طيلة أكثر من ثلاث عقود وظلت نسبة تحقيقه على أرض الواقع نسبية.

إن توجه الدولة نحو اقتصاد السوق يتطلب منها تشجيع البحث حتى يتلاءم والتطورات العالمية ولو نسبيا. وذلك بترك نوعا من الحرية في إقامة البحث عن طريق إنشاء وكالات بحث خاصة تهتم بالبحث العلمي على الصعيد الداخلي؛ الأمر الذي يشجع المنافسة ليس داخل هاته المؤسسات البحثية فحسب وإنما حتى بين هذه المؤسسات وهذا من أجل خلق نوع من الابتكار والاختراع في إطار محيط عام للبحث. وربما تتطور هاته المؤسسات بصورة أكبر بتمديد تعاملاتها مع وكالات بحث عالمية.

والملاحظ أن معظم أبحاث الدراسات العليا في كل من الطورين تتم خارج المحاور المحددة على المستوى الوطني والمكلفة بها الوكالة الوطنية للبحث الجامعي. والتساؤل الذي يمكن إثارته هنا: لماذا لا تستغل أبحاث الدراسات العليا في معالجة مواضيع المحاور الوطنية للبحث؟ ولماذا لا تتعاون وكالة البحث الجامعي مع الجامعات، من أجل تحسين نوعية القدرة العلمية وتدريب الطلبة على مناهج البحث بصورة تطبيقية أكثر منها نظرية؟ وبالتالي تكون لهاته الأبحاث فائدة ترجى عند استغلال نتائجها. وهذا دون إهدار مجهودات الدولة ومجهود الطالب داخل أرشيف المكتبة الجامعية.

وفي سبيل دعم الدولة ماديا للبحث العلمي صدر مرسوم تنفيذي رقم: 95-177 المؤرخ في 24 يونيو 1995 يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 082-302 المعنون بـ"الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية". (الجريدة الرسمية، 1995، العدد 34، ص.13). و يكلف هذا الصندوق بصرف الميزانية على البحث العلمي.

إن كل هذه القوانين جاءت نتيجة الإنتقاعات التي كثيرا ما توجه إلى سياسة البحث العلمي بالجزائر وهو تدني الاعتمادات المالية المخصصة للبحث. أما الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق. الأمر الذي تطلب منها إعادة النظر في جميع سياساتها العلمية خاصة في سنة

1992 التي شهدت وضع قواعد لتأسيس أرضية للبحث ولعل استحداث وكالات عمومية للبحث تظم إلى جانب مؤسسات البحث التي أقيمت منذ ذلك التاريخ، هي مؤشرات لبداية توسيع تنفيذ البحث الوطني بصورة أوسع. ولعل تخصيص اعتماد مالي لدعم محاور البحث الوطنية هو دليل على إصرار الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع.

2. تطور الهيئة العلمية للبحث العلمي:

إذا كان قياس قدرات الدول يكون بقياس عدد علمائها فالجزائر في بداية التسعينات كانت تملك طاقة علمية قدرت سنة 1990 بأكثر من 2000 باحث ليرتفع العدد إلى أكثر من 5000 باحث سنة 1994 ينجزون بحوثا بطلب من المؤسسات الوطنية. (صالح صالحي، زواوي موسى، 1999، 412). وعلى اعتبار أن البحث العلمي الجامعي في الجزائر حتى سنة 2000 ظل يمثل نسبة 95 % من كل النشاط العلمي في البلاد، لذلك سوف نتعرف إلى تطور عدد مشاريع البحث الجامعي بالنسبة لعدد الباحثين.

الجدول (1) يوضح: عدد مشاريع البحث الجامعية بالنسبة لعدد الباحثين

خلال سنوات (1990-1993)

السنة	1990	1993
مجموع مشاريع البحث الجامعية	327	877
عدد الباحثين	2100	4169

المصدر: 1- س.كريم، ب.بلمير، 1996، ص. 34. **2-** عزي عبدالرحمان، 1993، ص. 57-58. جاء التأكيد على تشجيع البحث العلمي الجامعي ودعمه بصدور الميثاق الوطني لسنة 1986 الذي دعا لأول مرة إلى ضرورة ربط علاقة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنمية، وأسند للجامعة دور هام في مجال البحث العلمي. لذلك تطور عدد مشاريع البحوث الجامعية، وتعددت الأطر القانونية التي شجعت الباحثين على القيام بالأبحاث المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث بدءا بما نصت عليه المادة (36) من الدستور لسنة 1989 حول حرية الإبتكار العلمي والفكري.

كما يمكن تفسير تطور عدد الباحثين من (2100) باحث إلى (4169) باحث خلال سنتي 1990 و 1993. هو نتيجة حتمية لارتفاع عدد مشاريع البحث الجامعية إلى جانب دعم الدولة لهاته المشاريع كونها محددة انطلاقا من البرامج الوطنية للبحث. كما كان لصدور بعض القرارات الرسمية التي تشجع الباحثين ماديا، وذلك بمنحهم تعويض عن أبحاثهم. وتجسد ذلك

في المرسوم التنفيذي رقم 90-365 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990، المحدد لشروط تعويض الإنتاج العلمي والتربوي الذي يتقاضاه الأساتذة التابعون لوزارة الجامعات بحيث يتلقون تعويضا عن البحث والتكوين يقدر بـ: 15 % من الراتب الأساسي الشهري حسب الرتب. (الجريدة الرسمية، 1990، العدد 50، ص ص. 1584-1585).

إلى جانب هذا صدر مرسوم تنفيذي رقم 92-409 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتضمن تأسيس تعويض لصالح عمال البحث العلمي والتقني عن أشغال البحث الدائمة. (الجريدة الرسمية، 1992، العدد 82، ص. 2096).

وعموما تعتبر سنة 1992 بداية مرحلة هامة لتطور البحث العلمي الجامعي ولعل المؤشرات التي تعرضنا لها والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للبحث، وتشكيل لجان مشتركة بين القطاعات تهتم بالتنسيق وترقية أعمال البحث بالإضافة إلى تأسيس العديد من مراكز البحث، وأخيرا الاهتمام بتحسين وضعية الأساتذة الباحثين. كلها عوامل تؤكد بداية لتجسيد التفكير حول إنشاء قاعدة لسياسة علمية وطنية .

لقد أدى إنشاء مراكز البحث وتأسيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، إلى التطور الكمي سواء على صعيد هياكل البحث أو عدد مشاريع البحث وخاصة تعبئة الباحثين. وبإنشاء وكالتي البحث منذ سنة 1995 تطور عدد مشاريع البحث وخاصة منها الجامعية إلى جانب تطور عدد الباحثين. والجدول الموالي يوضح تطور عدد مشاريع البحث الجامعية بالنسبة لعدد الباحثين.

الجدول (2): تطور عدد مشاريع البحث الجامعية وعدد الباحثين خلال السنوات (1994-1996)

السنوات	1994	1995	1996
عدد مشاريع البحث الجامعية	959	971	1500
عدد الباحثين	3842	3871	-

المصدر: س.كريم ، ب.بلمير، 1996، ص ص. 31-34.

نلاحظ أن عدد مشاريع البحث ارتفعت بنسبة قليلة سنة 1995 مقارنة بنسبة 1994، لكنها شهدت تطورا ملحوظا سنة 1996، أي أن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، كان لها دور فعال في تطور عدد مشاريع البحث الجامعية لما تقدمه من مساعدات، وخاصة المادية منها.

أما بالنسبة للتطور الكمي على مستوى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عموما في الجزائر؛ فإن النشاطات المتعلقة بهما منحصرة في 15 دائرة وزارية تمارس في 138 مؤسسة للبحث بصفة مركز أو وحدة أو محطة، ويوجد إلى غاية سنة 1998 في طور التنفيذ 1740 مشروع للبحث من الأبحاث المعتمدة رسميا، 47 % (≈ 818) مشروع للبحث هو في الجامعات ومراكز ووحدات البحث التابعة للتعليم العالي، بحيث يقدر عدد الأشخاص القائمين بهذه الأبحاث 10485 شخص. 53 % أي ما يقدر بـ: (5557) يشتغلون بالبحث.

لكن جل هؤلاء الباحثين الذين ينتمون إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي غير مندمجين إلا قليلا، إن لم يكونوا غير مندمجين إطلاقا في المشاريع الوطنية للبحث. (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص. 16) وهذا يعني أن علاقة التعليم العالي والبحث العلمي والتنمية التي أتى بها لأول مرة ميثاق 1986 لم تجد تطبيقها الكامل في الواقع. وهذا يعني أن البحث العلمي الجامعي ما زال دوره مثقل في علاقته بالمجتمع، بالرغم من كل النداءات الرسمية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة. إلى غاية هذه المرحلة ظلت علاقة التعليم العالي بالمجتمع مقتصرة على تخريج عدد كبير من الطلبة، وهو معيار لا يمكن أن نقيس على أساسه درجة فعالية مؤسسات التعليم العالي في علاقتها بالتنمية إذا لم تساهم ببحوث تستفيد منها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في ظل دولة تتجه نحو اقتصاد السوق.

و عموما يمكن القول أن علاقة البحث العلمي بالتنمية قد تغيرت خاصة منذ سنة 1992، حيث لم يعد نظام برمجة البحث مبنيا من الأسفل إلى الأعلى، حيث يحدد القائمون بالبحث محاور مواضيع البحث ويقترحونها على الهيئات العليا لتصبح العناصر المكونة لبرنامج بحث وطني، بل أصبحت من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم أولا تحديد أهداف البحث بمسيرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ثم بثها وتوزيعها في شكل محاور ومواضيع يتكفل بها القائمون بالبحث. إضافة إلى هذا شهدت سنوات (1995-1997) إنشاء وكالات وطنية للبحث، كما تم فتح حساب تخصيص للصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية. وعموما ظلت الأطر القانونية المسيرة للبحث العلمي طيلة هذه الفترة تخضع في تبعيتها للإدارة الوصية، الأمر الذي قد يؤثر على سير الأبحاث خاصة من جانب علاقتها بالتنمية.